

تنقیح الفصول في علم الأصول لفضیلۃ الشیخ أ.د حسن بخاری

3441 01 01 05 الأربعاء

حسن بخاری

ولان وجوه الترجيح كثيرة. فماذا صنع العلماء في محاولة ظبطها ولم شتاتها؟ عمدوا الى تصنيفها وتبويبها فيجعلون هذه الوجوه المرجحات موزعة على اصناف او انواع. فجاء مثلا اه الباقي اه ابو الوليد في الاحكام والشرازي في شرح اللمع فجعلوا المرجحات منقسمة الى نوعين. مرجحات الحديث او - [00:04:31](#)

قالوا مرجحات في السنن ومرجحات في المتن. ثم جاء الامدي مثلا وابن النجاشي في مختصره فجعلوا المرجحات منقسمة على اربعة اقسام. فقالوا مرجحات في السنن ومرجحات في المتن ومرجحات في المدلول - [00:05:01](#)

في امور خارجية. الطوفي رحمه الله جعلها ثلاثة انواع. مرجحات في السنن ومرجحات في المتن ومرجحات في امور خارجة عن الحديث سندنا ومتنا. الرازى رحمه الله جعلها خمسة. مرجحات في السنن في الوقت في ورود الخبر في لفظ الخبر - [00:05:21](#) في حكم الخبر في امر خارج. السيوطي رحمه الله جعلها سبعة. مرجحات في حال الرواوى في التحمل في كيفية الرواية في وقت الورود في لفظة الخبر في الحكم في امر خارجي. تتعدد الوجوه. القرافي رحمه الله سلك القسمة الثنائىة. فقال في - [00:05:41](#) ترجيحات الاخبار وهي اما في الاسناد او في المتن. هل يعني ان من اختيار القسمة الثنائىة كالقرافي تبع للباقي والشرازي انهم لا يعتبرون المرجحات الاخرى المتعلقة مثلا بالحكم او بدلول الخبر او بالامر الخارج - [00:06:01](#)

الجواب بل يعتبرونها لكنهم سيددرجونها اما تحت هذا او ذاك. فهي مجرد تصنيف وتبويب للمرجحات وليس اهمال لبعض الوجوه على حساب بعضها الاخر. ومهمها كان الامر فهو كما قلت لك لا يتعدى ان يكون ضرب مثال - [00:06:21](#)

كثير من كتب الاصول تقتصر وتخترق جدا في هذه المباحث. لسبب منطقى وهو انه مهما اتسع في تعداد الوجوه فلن يأتي عليها بالحصر. فإذا كان المقصود ضرب المثال فحسب فإنه يكتفى بضرب المثال ما يوضح الصورة وما - [00:06:41](#)

رد الامر في تنزيل هذه الترجيحات وحسن تطبيقها والعمل بها مرد الامر فيها على الممارسة وكثرة في التعارضات والتمرس على ايجاد المخارج المرجحة لبعض الاطراف المتعارضة على بعض. فهذه التي سيأتي ذكرها الان في مرجحات ساقها الامام القرافي رحمه الله هي على بعض الوجوه ليس الا. اذا القرافي في هذا الفصل - [00:07:01](#)

لم يتبع الرازى في المحصول في تقسيم المرجحات لان الرازى كما تقدم جعلها خمسة. بل تبع الباقي ابا الوليد ولذلك قال الباقي رحمه الله فساقا التقسيم اما في الاسناد او في المتن والامر فيه سعة كما سمعت. نعم - [00:07:31](#)

احسن الله اليكم. قال رحمه الله وهي اما في الاسناد او في المتن. فالاول ما الاول؟ الاسلام. المرجحات في الاسناد. نعم في الاول قال الباقي قال الباقي رحمة الله عليه يتوجه بانه في قصة مشهورة والآخر - [00:07:51](#)

ليس كذلك مثل آآحاديث يتعارض فيها الاستدلال بين الفقهاء في مسألة ما. فيستدل احدهم حديث والآخر بحدث واعلم رعاك الله ان الامثلة التي تبحث عنها في كتب الاصول في باب المرجحات يضرب فيها - [00:08:11](#) مصنف امثلة بما توافق ترجيح مذهبة. فإذا وقفت على كتاب مؤلف مالك فيورد امثلة ينجح فيها استدلال مذهبه على مذهب مخالف له حنفيا او شافعيا او حنبليا في المسألة. واذا ذهبت الى حنفي - [00:08:31](#)

يصنع والشافعي والحنبلي كذلك. ليس تعصبا ولكنه من باب ضرب المثال الذي يشتغل به الفقيه في مذهبه فهو قد وقف على امثلة ووجد ان استدلال مذهبة بدليل ما في مسألة ما كان راجحا من هذا الوجه فقيده مثلا - [00:08:51](#)

فمثال هذا في الترجيح بالقصة المشهورة ما يضرره المالكية مثلا في مسألة اشتراط الاشهاد في النكاح فالمالكية يرونne شرط كمال والشافعي والحنبلي يرونne شرط صحة في النكاح. في النكاح. يستدل الشافعية - [00:09:11](#)

قنابل بحديث لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل. قالوا هذا دليل على اشتراط الاشهاد في النكاح. واستدل المالكية بحديث نكاح النبي صلى الله عليه وسلم وزواجه من صفية. فإنه انكح ولم يشهد. وكان نكاحه عليه الصلاة والسلام - [00:09:31](#)

مشهودا مشهورا اقام وليمة واجتمع لها اصحابه رضي الله عنهم جميعا. يوم خير قالوا فهذا دليل على اشتهر قصة وانتشار وقوعها والحديث مشهور بين الصحابة في الواقع في قصة معلومة لا تخفي. وليس - [00:09:51](#)

ذلك الحديث المعارض له لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل. فهذا المثال من هذا المعنى يستدل او يضرب به المصنف مثلا ولك ان تقول

ليس هذا يعني ترجيح هذا الحديث على ذاك. هذا صحيح وليس المقصود - [00:10:11](#)
من ضرب الأمثلة هو الترجيح بين الحكمين بل هو ظرب المثال لمرجح من هذا الوجه. وقد يكون المرجو ارجح من اخر وهذا صحيح ايضاً. فالمقصود بظرف الأمثلة هو النظر الى الموضوع الذي حصل به الترجح. وكونوا النقاش فيه - [00:10:31](#)

نعم احسن الله اليكم فالاول قال الباجي رحمة الله عليه يترجح بأنه في قصة مشهورة والآخر ليس كذلك او رواته احفظ او اكثر كل صفة يحصل بها تفضيل احد الخبرين المتعارضين على الآخر يكون مرجحاً. كل صفة يحصل بها التفضيل. من ذلك - [00:10:51](#)
ومن ذلك الموثوقة في الرواية العلم الورع ونحو ذلك. لأن مدار صحة الحديث في الراوي يعود إلى وصفين. ما هما؟ العدالة والضبط يعني الديانة والحفظ. فاي وصف يعود إلى هذين المعنيين يحصل به فضل احد راوبي - [00:11:21](#)

المتعارضين على الآخر يكون مرجحاً. في الديانة ان تقول هو اورع. هو اكثر شهرة او امامية او علماء. وكذلك تقول مثلاً في الظبط ان يكون احفظ اوثق ان يكون من ائمة الرواية وحافظ الحديث فيكون راجحاً على غيره وهذا مما يقع اه - [00:11:51](#)
اه بالممارسة ويعلمه اه صغار طلبة العلم فضلاً عن كبارهم. والسبب ان الثقة بروايته تكون اكثر فيكون هذا وجه ترجيح. نعم. قال رحمة الله ومسموع منه قال او اكثر. تقدمت مسألة الترجح بكثرة الرواية - [00:12:11](#)

الادلة في الفصل الثاني في اخر درس سبق لما قال المصنف رحمة الله هناك ومذهبنا ومذهب الشافعي الترجح بكثرة الادلة خلافاً لقولنا هناك انه يلحق بالترجح بكثرة الادلة الترجح بكثرة الرواية والجمهور مالكية - [00:12:31](#)

وشافعية وحنابلة على القول بالترجح بكثرة الرواية وكثرة الادلة خلافاً للحنفية في المسألة فانهم العدد في الرواية على العدد في الشهادة كما لا تتقوى الشهادة بزيادة عدد الشهود قالوا فكذلك الرواية لا - [00:12:51](#)

تنتقوى بزيادة العدد في الرواية ورد ذلك الجمهور بادلة تقدمت في ذاك المجلس. قال رحمة الله او اكثر هذا على مذهب انه يحصل الترجح بكثرة الرواية مثل حديث من مس ذكره فليتوضاً. قالوا هو اكثر رواة من حديث - [00:13:11](#)
هل هو الا بضعة منك؟ فمن رواه من الصحابة الاول اكثر من روى الثاني وهكذا. نعم. احسن الله اليكم قال رحمة الله او مسموع منه عليه الصلاة والسلام والآخر مكتوب به. ويضرب لهذا مثال بمسألة طهارة جلد الميتة - [00:13:31](#)

فإن فيه احاديث ظاهرها التعارف وشهرتها حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الانتفاع بجلد الميتة وحديث ميمونة رضي الله عنهم وغيره. ويقابل ذلك حديث عبدالله بن عكيم رضي الله عنه قال كتب علينا النبي صلى الله عليه وسلم لا ينفع - [00:13:51](#)
من الميتة باهاب ولا عصب. ومن هنا صار الخلاف بين الفقهاء في مسألة طهارة جلد الميتة بالدماغ في اقوال او صلتها بعض الفقهاء إلى سبعة اقوال ونحوها فلما يقع التعارض ويستدل الفقهاء كل لمذهبهم برواية في السنة - [00:14:11](#)

ان من وجوه الترجح المذكور هنا ان تكون الرواية في الحديث مسموعة عن النبي صلى الله عليه وسلم فانها تكون راجحة على الرواية التي ثبتت بالكتابة عنه صلى الله عليه وسلم. ما وجه الترجح - [00:14:31](#)

يعني لماذا كان الحديث مسموع منه صلى الله عليه وسلم ارجح من المكتوب عنه صلى الله عليه وسلم ها؟ والثاني كتاب وهوقرأ قالوا لاحتمال وقوع الخطأ والتزوير او النقص او - [00:14:51](#)

او التصحيف في الكتابة. فعملوا بهذا وعلق بعض الاصوليين كالشوشاوي في شرحه. قال وهذا عيد احتمال احتمال التصحيف او التزوير او الخطأ في كتاب كتبه النبي عليه الصلاة والسلام ويحكي - [00:15:21](#)

الصحابي انه اخذه او قال كتب علينا قال هذا احتمال بعيد. نعم يقع هذا الاحتمال في المكتوبات بصفة عامة لكن عندما نتكلم عن مكتوب خاص يكتبه النبي عليه الصلاة والسلام ككتابه في الصدقات في حديث انس في البخاري. وقال اكتبوا لابي شاه في حديث اليمن - [00:15:41](#)

وقال في في هذا الحديث حديث عبدالله بن عكيم. فعبد الحديث عبد الله بن عكيم نعم ضعفه المحدثون من وجوه اخر. لضعف في سند واحتلال في روايته واضطراب ايضاً في ذكر صحة رفعه والاختلاف في ثبوت صحة عبد الله ابن عكيل. هذه وجوه اخر لكن على - [00:16:01](#)

احترام صحة الحديث سندًا فإن من وجوه الترجيح المذكورة هذا الوجه وقد سمعت ما فيه والله أعلم. أحسن الله إليكم قال رحمة الله أو متفق على رفعه إليه صلى الله عليه وسلم عليه الصلاة والسلام. فيكون راجحاً على الحديث المختلف في رفع - [00:16:21](#) ووقفه وهذا واضح. فالمنتقى على رفعه أقوى لانه لو تعارض في حكم مسألة مع حديث مختلف في رفعه ووقفه فالمنتقى على رفعه أقوى لانه متفق على كونه من اقواله صلى الله عليه وسلم. ويضرب بعضهم مثالاً بفرضية - [00:16:41](#) الفاتحة في الصلاة فإن الأحاديث العامة في الصحيحين وغيرهما لا صلاة لمن لم يقرأ باسم الكتاب. كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة كتاب فهي خداج ونحوه من الأحاديث أفادت الأحاديث فرضية قراءة الفاتحة في الصلاة جملة. أما فرضيتها في كل - [00:17:01](#) ركعة فاستدلوا لها ببعض روایات الحديث ولفظه كل ركعة في الصلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي باطلة فهي خداع. هذه الرواية الصحيحة أنها موقوفة على جابر رضي الله عنه. فإذا تعارضت الروايات فإن المتفق على رفعه أولى - [00:17:21](#) وارجح من المختلف فيه؟ نعم. أحسن الله إليكم. قال رحمة الله أو اتفق رواته عند الحكم به المقصود بهذا الوجه إن يكون رواة الحديث متفقين على العمل بروايته راجحاً على ما اختلفوا فيه أو - [00:17:41](#) ما اختلف فيهم العمل به. وأو يكون المقصود لأن المرجح هنا مرجحات سند أن ما وقع اتفاق الرؤا في نقله روايته عند الحكم به أولى مما وقع فيه الاختلاف. لأن الاختلاف دلالة على الضعف أو وجود المعارض. نعم - [00:18:01](#) قال رحمة الله أو رواية صاحب القصة واشهر امثلة هذا المرجح قصة حديث ميمونة رضي الله عنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حلال والحديث عند مسلم. يرجح على حديث ابن عباس رضي الله عنهم ان النبي صلى الله - [00:18:21](#) عليه وسلم تزوج ميمونة محرباً. نعم. أو اجماع أهل المدينة على العمل به هذا من المرجحات على مذهب المالكية. حيث يحتاجون بعمل أهل المدينة فيكون من المرجحات ان يكون الحديث موافق - [00:18:41](#) لعمل أهل المدينة وإذا اردت تصويب العبارة بشكل ادق فانه ليس الحديث الذي يوافق العمل بل العمل يوافق الحديث فتقول ان يكون عمل أهل المدينة على وفق الحديث فيكون مرجحاً له. آ يضرب المالكية لهذا مثال - [00:19:01](#) تالاً في صفة الاذان فإن المالكية يرجحون صفة الاذان بالتربيع في التكبير. وآ المالكية يرون تثنية التكبير وتربيع التشهد. والشافعية والحنابلة يرون تربيع التكبير يعني ان يردد اربعـا في الاذان - [00:19:21](#) والصفتان واردتان في الأحاديث. وحديث أبي محدورة رضي الله عنه روی بالصفتين بالتكبير مرتين الله وابكر الله اكبر ثم ينتقل الى التشهد مرتين. وروي عنه ايضاً التكبير اربعـا كما هو اليوم في مساجد - [00:19:41](#) عامة بلاد المسلمين. التكبير اربعـا ثم التشهد مرتين. قال المالكية الاول اولى. ان يكون يعني صفة التكبير مرتين ورجح هذه الرواية لموافقة عمل أهل المدينة عليها. قال الامام ما لك رحمة الله وقد سئل - [00:20:01](#) الحديث قال ولكننا ادركتنا العمل عليه. فرجحوا رواية التكبير مرتين في الاذان بعمل اهل المدينة وموافقته وهو مذهب مالك رحمة الله. أحسن الله إليكم. قال رحمة الله او روايته احسن نسقاً. يضربون لهذا مثالاً - [00:20:21](#) بقصة جابر رضي الله عنه في حديثه لصفة حجة الوداع فانه اطول حديث صحيح روی في حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث جابر رضي الله عنه وهو مخرج عند الامام مسلم في الصحيح وغيره. وهو طويل - [00:20:41](#) يعني روی صفة الحجة مرحلة بعد مرحلة على آ خروج النبي عليه الصلاة والسلام من المدينة الى تمام النسك ويفضلونه او يرجحونه في بعض مواضع الخلاف هل كان مهلاً بالاقران ام بالاقران في الاحرام - [00:21:01](#) وبعض صفات الحج في بعض المواضع التي وقع فيها الخلاف. فتكون رواية جابر رضي الله عنه راجحة لأن روايته نسقاً. اذا حملت هذا المرجح على هذا المعنى فانت مرجح بالمعنى لا بالمعنى. اذا فسرت حسن النسق - [00:21:21](#) بتمام الرواية وظبطها وحسن اتساقها كان هذا ترجيحاً للمتن. والصواب عندما نورد هذا في مرجحات السنـد فهو كما ما ذكره الباجي رحمة الله بأنه اشد تقصياً للحديث واحسن نسقاً له من الآخر. ويفسر عندئذ تقصي الحديث - [00:21:41](#) بالعناية بضبط روايته وجمع طرقه والاتيان به على الوجه الذي يرويه عامة الرواية الحفظة فهذا وجه يصلح ان يكون من ترجيحات

السند والآخر سيكون للمن. نعم. احسن الله اليكم رحمه الله او سالم من الاضطرابات. نعم الاضطراب هنا في السند ايضا وليس في المتن. واضطراب السند اما ان يكون بذكر راو دون اخر او - [00:22:01](#)

في رفعه ووقفه او في صلته وانقطاعه كل ذلك ايضا يرجح فيه الحديث السالم من الاضطراب. فربما رجح الحديث المرسل او المنقطع للاتفاق على انقطاعه وارساله فيرجح على حديث يروى مرفوعا او - [00:22:31](#)

وصولا للاضطراب في وصله ورفعه مع الاتفاق في الحديث الاخر على كونه مرسا او منقطعا. فيكون ترجيحا مآلء الى تضعيف الحديث لكنها الصنعة التي تقضي بان ما سلم من الاضطراب اسلموا وارجعوا من غيره. نعم. احسن الله اليكم - [00:22:51](#)

قال رحمه الله او موافقا لظاهر الكتاب والآخر ليس كذلك. يستدل مثلا آما من يرى وجوب الزكاة في مال الصبي بحديث اه مثل حديث معاذ لما بعثه النبي عليه الصلاة والسلام الى اليمن فقال له رضي الله عنه اه - [00:23:11](#)

ثم اعلمهم ان الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترتدى على فقرائهم. والحديث عام فيشمل الصغير كبير. قالوا هذا الحديث موافق لظاهر الكتاب. يعني اية التوبة خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم - [00:23:31](#)

بها. فدالة اللفظ في ظاهره موافق لدلاله ظاهر الآية الكريمة. فيكون هذا الحديث في المسألة راجحا على من استدل على عدم وجوب الزكاة في مال الصبي بأنه غير مكلف. والدليل رفع القلم عن ثلاث قال عن - [00:23:51](#)

صبي حتى يحتمل. فالاستدلال بالحديث يقابله استدلال بحديث اخر. ومن وجوه الترجيح ان يكون احد الحديثين موافق لظاهر الكتاب. نعم. احسن الله اليكم. قال رحمه الله قال الامام رحمة الله عليه لما اورد بعض الوجوه مما - [00:24:11](#)

ذكره الباقي رحمه الله في احكام الفصول زاد عليها وجوها مما ذكره الرازى رحمه الله في المحصول. قال الامام رحمة الله عليه او تكون رواية فقيه في ان الفقيه يضبط لفظ الرواية بما لا يحيط المعنى بخلاف غيره - [00:24:31](#)

وهذا كله ايضا عند التعاون. قيد ذلك القاضي عبد الوهاب رحمه الله كما ذكره الشرح انه ان كان النقل باللفظ فلا ترجح. يعني عندما ترجم بين حديثين مرويدين باللفظ فلا فرق بين رواية الفقيه - [00:24:51](#)

وغيره لم؟ لأن كليهما روى باللفظ فرق بين ان يكون فقيها او غير فقيه متى تكون رواية الفقيه راجحة على الرواية المعارضة؟ اذا كانت الرواية بالمعنى وهذا تقييد دقيق وهو - [00:25:11](#)

في في ذكر هذا المرجح. نعم. قال رحمه الله او عالما بالعربية ايضا للوجه المتقدم لأن الرواية تبديل معناه هي التي يؤثر فيها ان يكون الراوي فقيها او عالما بالعربية لانك تؤمن في روایته من - [00:25:31](#)

وقوع الخلل الذي يخالف وجه العربية او يخالف او يخالف المعنى الحكم الشرعي في الفقه الذي يضبط به روایته. فكذلك يقال قول القاضي عبد الوهاب ان كان النقل باللفظ فايضا لا ترجح لكونه فقيها او عالما بالعربية. نعم - [00:25:51](#)

احسن الله اليكم. قال رحمه الله او عرفت عدالته بالاختبار او علمت بالعدد او علمت بالعدد الكبير او ذكر سبب عدالته. من ربكم في مباحث السنة؟ ذكر الوجوه التي تثبت بها عدالة الرواية وهي كثيرة. والمحدثون في هذا - [00:26:11](#)

استوعبوا رحهم الله الباب بما جعل امة الاسلام تميز عن سائر الامم بهذا الباب الفريد في تثبت الرواية ونقل السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وظربوا في هذا اروع الامثلة في التثبت من عدالة الرواية ولهما في - [00:26:31](#)

طرق ومسالك عديدة يعرفها المختصون. كان من بين المسالك ان تعرف عدالة الراوي بالاختبار يعني بالمخالطة والمعايشة طول الصحبة فثبتت لصحبته سفرا وحضرها واقامة وانتقاما ثبتت من سداد دينه وسلامة عقله وقوته - [00:26:51](#)

وو الى اخره ما تثبت به التزكية. هذا وجه ومن الوجوه كذلك ان يكون العدد الكبير المجتمع على الراوي مثبتا لتزكيته. هذا ايضا من الوجوه. قال رحمه الله ترجح رواية الراوي عند التعارض. مع - [00:27:11](#)

راو اخر فتكون رواية الراوي الذي ثبتت تزكيته بالاختبار مقدمة على من ثبتت تزكيته تزكية الشهود. ومن كان آما تزكيته بالعدد الكبير من الائمة والنقاد مقدما على من زakah واحد واثنان - [00:27:31](#)

مثلا وكذلك قال من ذكر سبب عدالته يعني ان يعدله الامام الناقد في ذكر سبب التعديل. التعديل المفسر مقدم على التعديل المبهم

وكذلك التصريح بالتزكية مقدمة على الاجمال او الابهام. ومما قدمه البيضاوي - 00:27:51

من الترجيح للتزكية العمل برواية الراوي قال هذا اقوى في تزكيته. ليس فقط ان يقبل روایته بل يعمل بمقتضى طه فيفتي بها ان كان فقيها ويحكم بها ان كان قاضيا. قال فالعمل بها مسألة تجاوزت قبول الرواية والديانة - 00:28:11

بمدلول الخبر الى تطبيقه وتنزيله في العمل فيكون هذا مقدما في التزكية. نعم. احسن الله اليكم او لم يختلط عقله في بعض الاوقات وللمحدثين عنایة فائقة بحصر من اختلط من الرواية الثقات فظلا عن غيرهم. والمقصود - 00:28:31

تلاط ذهاب العقل في بعض مراحل العمر وخصوصا في اخره. فان من الرواية من عرف بالثقة والضبط. ثم طرأ له قارئ الكبر في السن او عارض ما فاختلطت عليه الرواية. والمحدثون في هذا ايضا كانوا شديدي العنایة. وقد الف ابن الكيال - 00:28:51

كواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواية الثقات. وللحافظ العلاء كذلك عنایة بكتابه المختلطين وحصل فيها اختلط من الرواية وهذا ايضا مما اعنى به المحدثون. فاذا تعارضت رواية اثنين احدهما وصف بالاختلط والآخرين - 00:29:11

اليس كذلك؟ كان من لم يختلط في بعض الاوقات اكذ. مع ان المحدثين ايضا في بعض الرواية الثقات كعبد الله ابن لهيعي رحمه الله مثلا ظبطوا ايضا رواية من روى عنه قبل الاختلط فتكون روایته محفوظة مقبولة ومن روى عنه بعد الاختلط - 00:29:31

فاعرض عنها تحفظا وتوقيا للرواية في اثبات السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. احسن الله اليكم او كونه من اكابر الصحابة اكابرهم ايش؟ سنا او قدرا. يقول من الترجيحات في السنن ان يكون الراوي من اكابر - 00:29:51

الصحابة قال الحافظ العراقي معللا الترجيح لرواية الاكابر قال لقرب به من رسول الله صلى الله عليه وسلم. يعني يغلب على الرواية الاكابر كالخلفاء الاربعة رضي الله عنهم. يغلب عليهم - 00:30:11

من رسول الله صلى الله عليه وسلم. وعن الامام احمد رواية لا ترجح بذلك. يعني لا ترجح لرواية ابي بكر مثلا على رواية انس في مسألة تقع فيها يقع فيها اختلاف في حكم فنجد حديثا يرويه عمر رضي الله عنه - 00:30:31

مقابل حدث يرويه صحابي ليس في مكانته قدرا. فقلب مجرد الترجح بهذا لا يعتبر. وهذا ايضا صحيح فانه ليس على وعبر الامدي في هذا النوع من الترجح كان ان يكون اقرب الى النبي صلى الله عليه وسلم - 00:30:51

السماع وهذا الوصف اخص من كونه من اكابر الصحابة. مثل له برواية آآ برواية ابن عمر رضي الله عنهم في اثبات اهلال النبي صلى الله عليه وسلم بالافراد في الحج. ورجحه على رواية غيره - 00:31:11

لان ابن عمر رضي الله عنهم كان تحت ناقه النبي صلى الله عليه وسلم كما صح ذلك عنه. قال فهو اقرب. وبالتالي فهو مظننة ان يكون اضبط في سماع الاهلال النبي عليه الصلاة والسلام بالتلبية اكثر من غيره فتكون روایته ارجح وهذا كلام وجيه - 00:31:31

يضرب المالكية لهذا مثلا متى يقطع الحاج التلبية؟ يقول المالكي يقطع التلبية بعد الزوال والروح الى المصلى يوم عرفة. ويقول الشافعية والحنابلة يقطع التلبية عند رمي جمرة العقبة يوم العيد واستدل المالكية بما روى عن الخلفاء الاربعة ابي بكر وعمر وعثمان

وعلي رضي الله عنهم في - 00:31:51

لان النبي عليه الصلاة والسلام قطع التلبية يوم عرفة في الرواحل المصلى. وقالوا وعليه ايضا وقووا هذا بان عليه عمل اهل المدينة هذا مما يذكر في المناسك عند المالكية. وجعلوا هذا مقدما على ما روى عن آآ حدث مثلما الفضل ابن عباس - 00:32:21

وغيره ان النبي عليه الصلاة والسلام قطع التلبية عند جمرة العقبة يوم العيد. والجمهور قالوا ان الرواية في القطع تلبية يوم العقبة عند جمرة العقبة اكثر. فقد رواها باحاديث صحيحة عامة المحدثين في الدواوين والسنن روى ذلك - 00:32:41

عن الفضل ابن عباس واسامة وعلي وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم وروایاتهم اكثر ولذلك جعلوها ارجح وهذا قلت لك مما لا يخلو فيه الترجح من اخذ وعطاء وابداء لوجه من الترجح قد تبدو في بعضها لمذهب وبعضها - 00:33:01

لمذهب اخر. نعم. احسن الله اليكم. قال رحمة الله او له اسم واحد. صاحب الرواية الذين لا لم يعرف الا باسم واحد ابعد عن الاشتباه. اما من عرف باكثر من اسم فقد يشتبه اسمه بغيره وقد يختلط في الرواية وهذا ايضا معروف - 00:33:21

المحدثين والترجح ليس من هذا الوجه وحده لكنه احد وجوه الترجح. احسن الله اليكم او لم تعرف رواية في زمان الصبا والآخر

ليس كذلك. للاختلاف في مسألة قبول روایة من تحمل في الصبا - [00:33:41](#)

وهل يشترط في التحمل البلوغ او لا يشترط مسألة فيها خلاف؟ والراجح عدمه. لكنهم يشترطون مثلا ذلك في الاداء. فاذا اتفقوا عليه [00:34:01](#) وهو اشتراط البلوغ في التحمل صفة البلوغ عند التحمل في الروایة محل اتفاق -

دامها محل خلاف. فاذا من تحمل الروایة زمن الصبا مختلف فيه. بخلاف من تحملها بالغا. قال من لم تعرف له روایة في زمن الصبا ارجح من غيره كما قلت لك لوجود الاختلاف. آ ويضرب لهذا مثال بحديث ابن عباس رضي الله عنهما - [00:34:21](#)

ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في المفصل منذ ان قدم المدينة. يعني سجدة سورة النجم وسورة الانشقاق وسورة العلق فعلى مقتضى حديث ابن عباس انه لا يثبت سجود التلاوة في هذه السور. يقابلة حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال سجدنا خلف -

[00:34:41](#)

فالنبي صلى الله عليه وسلم في احاديث اخرى متعددة اما جمعت السور هذه بقصار المفصل او بالمفصل او او جمعتها بالسور فثبتت سجدة الانشقاق في حديث وسجدة النجم في حديث والعلق في حديث فيكون من وجوه الترجيح بهذا المعنى ان ابن عباس -

[00:35:01](#)

رضي الله عنهم ممن ثبتت له روایة في زمن الصبا فانه قد ثبت انه ناهز الاحتلام يوم حجة الوداع كما يقول هو بذلك عن نفسه رضي الله عنه نعم. احسن الله اليكم. قال رحمه الله او يكون مدنيا والآخر مكيا. ما وجوه الترجيحنا - [00:35:21](#)

تأخر روایة المدنی والتأخير دالة ترجيح اما بالنسخ ان ثبت النسخ واما بالترجح من حيث التأخر ولو لم يكن ناسخا. فان التأخر كما يقول كنا نأخذ بالحدث فالحدث من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم - [00:35:41](#)

في حديث ابن عباس رضي الله عنهم ومثله التالي او روایة او روایة متأخر الاسلام نعم. روایة متأخر الاسلام مظنة ان يكون المروي اخيرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهذا انما يستقيم. في - [00:36:01](#)

ما لو افترضنا ان الصحابة رضي الله عنهم لا يروي احدهم حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا فيما سمعه منه فهذا الواقع خلاف ذلك. فان الصحابة رضي الله عنهم كثيرا ما يروي منهم الحديث عن غيره من الصحابة - [00:36:21](#)

سماعا مباشرا من رسول الله عليه الصلاة والسلام. واكثر ما يقع ذلك من الصحابة في المتأخرین في الصحابة لرسول الله عليه الصلاة والسلام واشهدهم ابو هريرة وابن عباس رضي الله عنهم. فكلاهما لم يلتحق بالنبي عليه الصلاة والسلام الا متأخرا - [00:36:41](#)

ابو هريرة بعد سنة سبع من الهجرة او في سنة سبع فما بعدها. وابن عباس رضي الله عنهم بعد فتح مكة. ومع ذلك فكثير خير مما يرويه هذان رضي الله عنهم هو مما وقع قبل لحاقهم وصحبتهم لرسول الله عليه الصلاة والسلام - [00:37:01](#)

من اين جاء ذلك؟ بالروايتهم عن غيرهم من الصحابة وهذا لا اشكال فيه في الروایة. ولم يعامله المحدثون معاملة المرسل لانهم قالوا المرسل مرفوع التابعی فاما ما يرويه الصحابي عن غيره ولو لم يسمه فهو متصل مرفوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ -

[00:37:21](#)

لا غرر في سقوط اسم الصحابي لثبت عدالتهم جميعا رضي الله عنهم. والمقصود اذا اذا جعلنا روایة المتأخر مقدمة مطلقا ورد عليه انه ربما كانت روایة المتأخر مروية عن متقدم فلم يحصل الترجح - [00:37:41](#)

ومن وجده المراد بهذا الاعتبار. عكس الامدی فقال بل روایة المتقدم الاسلام راجحة. ليش قال لي شرفه وطول صحبته للنبي عليه الصلاة والسلام ومعرفته بامره اکثر فهو اخبر. فتكون روایته ارجح ولها حظ - [00:38:01](#)

من النظر والله اعلم. يعني مثلا فضلوا او قدموا حديث ابي هريرة رضي الله عنه في نقض الوضوء من مس الذكر على حدث طلق بن عدي رضي الله عنه هل هو الا بضعة منك؟ في عدة وجوه تقدم بعضها. من وجوه الترجح ان قالوا حديث ابي هريرة مقدم لتأخره - [00:38:21](#)

وحديث طلق كان متقدما فانما يرويه عند مقدم النبي عليه الصلاة والسلام الى مسجد قباء اول ما جاء المدينة. والله اعلم. نعم. احسن الله قال رحمه الله واما ترجح المتن قال الباقي رحمة الله عليه يتراجع السالم من الاضطراب - [00:38:41](#)

والنص في المراد او غير متفق على تخصيصه او ورد على غير سببه. هذه وجوه لترجيحات المد السالمة من الاضطراب على على ما وقع فيه الاضطراب وهذا واضح. وتقدم الوجه ذلك ايضا في مرجحات السندي. فان الاضطراب كما - 00:39:01

يقع في المتن يقع في السندي واي حديث سالم سالم من الاضطراب مقدم وراجح على غيره. قالوا كحديث ابن عمر رضي الله عنهمما في كراء الارض والمسألة مشهورة مقدمة على حديث رافع بن خديجة رضي الله عنه في مسألة القراء لما قال قدم - 00:39:21 النبي صلي الله عليه وسلم المدينة ونحن نكري الارض بالربع والثلث والطعم المسمى. وحديث رافع بن خديج قال نهانا رسول الله صلي الله عليه وسلم عن امر كان نافعا لنا وطوعية الله ورسوله انفع لنا الى اخر الحديث. نعم. والنص في المراد يعني ما كانت روایته في دلالتها - 00:39:41

انصا كانت راجحة على ما كانت دلالته ظاهرة. وهذا مثال لما قلت لك من لم يقتصر في القسمة في المرجحات على نوعين يجعل هذا المرجح من المدلول لا من المتن. لأن الحديث عن دالة النص والظاهر راجعة الى المدلول - 00:40:01

الى لفظ النص فإنه يرجح على الظاهر لقطعية دلالته وعدم احتماله. قالوا مثلا في الرقة ربع العشر مقدم الاحاديث رفع القلم عن الصبي يعني حديث في الرقة ربع العشر عام فكل مال اه او في الفضة عموما يجب فيه زكاة - 00:40:21

مال ولو كان مالكه صبيا؟ ومن يحتاج بان الصبي لا زكاة في ماله لكونه مرفوعا عنه القلم فيرد الحديثان في الاستدلال على مختلفين يقال هذا ارجح لانه نص في حكم الزكاة. اوجب الزكاة وذاك لا يتكلم عن الزكاة. يتكلم عن التكليف. فذاك - 00:40:41

وهذا نص فيقدم عليه. نعم. قال رحمه الله او غير متفق على تخصيصه الحديث. الحديث المتفق على تخصيصه اضعف من الحديث الذي لم يتفق على تخصيصه. لم لأن عمومه اقوى. شف الحديث المحفوظ العموم المحفوظ الذي لم يخصص اقوى من المخصص - 00:41:01

لان دلالته على العموم اقوى. والحديث المخصص ان كان متفقا على تخصيصه فهو اضعف من الحديث المختلف في تخصيصه. مثال ذلك من بدل دينه فاقتلوه هل تقتلوا المرأة المرتدة يتजاذبها حديثان. احدهما يفيد قتلها والثاني يمنع من بدل دينه فاقتلوه - 00:41:31

ويشمل النساء والرجال اذا قتلت المرأة المرتدة. ونهيت عن قتل النساء والصبيان يفيد عدم قتلها فلا تقتل عام في المرتد من بدل دينه فاقتلوه. لكنه غير صريح في الرجال والنساء. والثاني نهيت عن قتل النساء والصبيان - 00:42:01

خاص في النساء عام في المرتدة وغيرها. قالوا من بدل دينه فاقتلوه مختلف في تخصيصه. فوقع الخلاف هل يخص منه النساء لا يخص؟ اما حديث نهيت عن قتل النساء والصبيان فمتفق على تخصيصه بايش - 00:42:21

قتل المرأة اذا قتلت فان باتفاق مخصصة من حديث نهيت عن قتل النساء. وكذلك الزانية المحصنة فان متفق على تخصيصهم من الحديث. فاذا تعارض عندنا حديثان بالنظر الى هذا الوجه من المرجحات اي الحديثين ارجح في هذه المسألة - 00:42:41

اي الحديثين ارجح؟ الاول من بدل دينه فاقتلوه لانه مختلف في تخصيصه. فعمومه اقوى. اما الثاني فلما اتفق على تخصيصه كان اضعف في الدلالة. نعم. احسن الله اليكم او ورد على غير سبب او ورد على غير سبب. الحديث - 00:43:01

الوارد مطلقا مرجح على الحديث الوارد على سبب. مثال هل يجوز لمن كان تحت يده امانة لشخص. وله حق عنده جده وانكره. هذه مسألة الظفر هل يجوز له ان يأخذ حقه من الامانة التي تحت يده؟ عندنا حديثان الاول ادي الامانة الى من ائمن - 00:43:22

ولا تخن من خانك يفضي الى عدم جواز اخذ حقك من المال لانه امانة عندك. وطالبه بوجوه اخر. ويقابلة حديث بنت عتبة لما شكت الى النبي عليه الصلاة والسلام شح زوجها. قال عليه الصلاة والسلام خذ ما يكفيك - 00:43:52

اولادك بالمعرفة. فدل على جواز اخذ صاحب الحق حقه من المال التي تحت يديه بقدر حقه. المأذون له فيه شرعا قال رحمه الله ما ورد على غير سبب مقدم على ما ورد على سبب. اي الحديثين هنا الوارد على غير سبب - 00:44:15

اول ادي الامانة. قال لأن الثاني ورد على سبب وهو قصة هند رضي الله عنها وسؤالها للنبي صلي الله عليه واله وسلم. فاذا قالوا الحديث المطلق الوارد على غير سبب اكد وارجح في الدلالة. الا في صورة السبب - 00:44:35

سيكون المقدم؟ الحديث الوارد على سبب لانه نص في السبب. يعني لا تأتي الى قصة هند وتقول في حكم هند رضي عنها عموم ادي الامانة لمن يأتي الملك مقدم. لا هي صورة السبب فهي مقدمة عليها في صورة السبب. نعم. احسن الله - 00:44:55

اليكم. قال رحمه الله او قضي به على الاخر في موضع او قضي به على الاخر. حديث قضي به على حديثه المعارض له في موضع اخر. الخلاف في مسألة الصلاة في وقت النهي - 00:45:15

صلاة النافلة في وقت النهي. كصلاة العصر او صلاة الفائتة في وقت النهي. قضاء الفائتة في وقت النهي. حديث من نام عن صلاة او نسيها او نسيها فليصلها اذا ذكرها. وهذا مقدم على حديث النهي عن الصلاة بعد الصبح والصلاحة بعد العصر - 00:45:33

ومن وجوه الترجيح ان يقال للمخالف في المسألة وهم الحنفية قالوا لا تقضى الفائتة بعد العصر او لا تقضى الفائتة وقت النهي وتقضى في غيره فيقال لهم انتم وافقتم في ان العصر صلاة العصر تقضى وقت غروب الشمس - 00:45:53

فعملاتم بحديث من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها وقضيتها به على حديث لا صلاة بعد العصر. فيكون هذا مرجحا له نعم او ورد بعبارات مختلفة لما فيه من تأكيد المعنى وبعد الاحتمال عن المجاز من - 00:46:13

فذكره فليتوضاً من افضى بيده الى ذكره فليتوضاً. مقدم على حديث يروى بلفظ واحد لان العبارات المختلفة تؤكد المعنى وتبعده احتمال المجاز عنه. نعم. او يتضمن نفي النقص عن الصحابة رضوان الله عليهم - 00:46:33

ليس كذلك كل رواية ثبت فيها شيء يتضمن تزكية الصحابة رضي الله عنهم وكمالهم في الاسلام يقضي به ويقدم على ما تضمن نقصهم اما بسبب بلفظ صحيح او بتعریض ونحوه لاعتراض - 00:46:53

الاول بالاصل المقرر شرعا في الكتاب والسنة واجماع اهل السنة. واما الروايات المطعون فيها المغموز في التي اصلا لا يمكن ان تجد فيها رواية صحيحة ثابتة. فان وجدتها فهي معلولة المتن ان ورد فيها شيء - 00:47:13

تضمنوا قدحا في الصحابة او انتقادا من قدرهم رضي الله عنهم جميعا. احسن الله اليكم. قال الامام رحمة الله عليه ايضا اورد بعض الزيادات التي ذكرها الرازبي في المحصول على ما ذكره الباجي في احكامه - 00:47:33

قال رحمه الله او يكون فصيح اللفظ او لفظه حقيقة او يدل على المراد من وجهين فصاحة اللفظ اقرب الى ان يكون من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يكون على غير ذلك الوجه الاحتمالي ان يكون مرويا بالمعنى. او لفظه حقيقة مقدم - 00:47:51

على ما يروى مجازا قال الامام الرازبي وهذا ضعيف وعكس المسألة. قال لان المجاز الغالب اظهر دلالة في الحقيقة فانك لو وقلت فلان بحر هو اقوى من قوله فلان سخي. فاراد ان يقيد ان اطلاق ترجيح الحديث - 00:48:11

اروي بلفظ الحقيقة لا يضطرد. واللفظ في الكتاب والسنة ورد فيه الحقيقة والمجاز وهو ظرب من فصاحة اللغة التي جاءت في اسمى مراتبها في نصوص الكتاب والسنة. فوروده في بعض المواقع اتم فصاحة وابلغ بيانا فلا - 00:48:31

ان يجعل هذا مطلقا سببا لمرجوحيته لكونه مجازا. لكن يقال ان المجاز الغالب كما يقرر حتى في المرجحات صحيح طريقة راجحة على المجاز الا اذا كان المجاز غالبا او راجحا في موضعه فان حتى يغلب على الحقيقة فيكون ارجح في موردها - 00:48:51

احسن الله اليكم قال رحمه الله او يدل على المراد من وجهين فيكون مثل الترجيح بكثرة الدليل. حديث واحد لكن يدل على المراد على مسألة من اكثر من وجه فيقدم على الحديث الذي يدل على المسألة بوجهها المخالف من وجه واحد. الخلاف في وجوب الوتر - 00:49:11

وعدمه بين الحنفية والجمهور. فيستدل حنفية على وجوب الوتر بمثل اوتروا يا اهل القرآن. الوتر حق على كل مسلم هذى دلالة فيستدل الجمهور بعدم عدم الوجوب بحديث الاعرابي قال يا رسول الله ما فرض الله علي من الصلاة - 00:49:32

قال عليه الصلاة والسلام الصلوتان خمس صلوتان في اليوم والليلة. قال هل يجب علي غيره؟ قال لا الا ان تطوع. قالوا دل الحديث على عدم وجوب الوتر من اكثر من وجه. واحد قوله عليه الصلاة والسلام خمس صلوتان. لفظ العدد - 00:49:51

نص فلا يتحمل زيادة صلاة فلا يكون الوتر واجبا. الوجه الثاني ان الرجل سأله هل علي غيرها؟ قال لا فهذا وجه ثان في الدلالة من

الحاديـث نفسهـ الوجه الثالث قالـ الا ان تطـوـع فـجـعـلـ الـزـيـادـةـ تـطـوـعاـ وـلـيـسـ فـرـضـ - 00:50:12

او واجـباـ قالـواـ وـهـذـاـ فيـ حـدـيـثـ وـاحـدـ يـجـعـلـهـ رـاجـحاـ فيـ الدـلـالـةـ عـلـىـ قـوـلـهـ الـوـتـرـ حـقـ عـلـىـ كـلـ مـسـلـمـ هـذـاـ مـنـ وـجـوهـ مـتـعـدـدـةـ فـهـذـاـ مـعـنـىـ التـرجـيـحـ بـهـذـاـ الـوـجـهـ نـعـمـ اـحـسـنـ اللـهـ يـكـمـ قـالـ رـحـمـهـ اللـهـ اوـ تـأـكـدـ لـفـظـهـ - 00:50:32

تـكـارـ اوـ يـكـونـ اوـ يـكـونـ نـاقـلاـ عـنـ حـكـمـ الـعـقـلـ اوـ لمـ يـعـدـ تـأـكـدـ لـفـظـهـ بـالـتـكـارـ وـهـذـاـ وـارـدـ فـيـ بـعـضـ الـاحـادـيـثـ وـهـيـ مـشـهـورـةـ مـثـلـ تـكـارـهـ عـلـىـ الـصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ انـكـارـ شـهـادـةـ الزـوـرـ فـيـ الـكـبـائـرـ قـالـ الاـ وـشـهـادـةـ الزـوـرـ الاـ وـشـهـادـةـ الزـوـرـ قـالـ فـمـاـ زـالـ يـكـرـرـهـ حـتـىـ قـلـنـاـ لـيـتـهـ سـكـتـ - 00:50:52

وـاـمـلـةـ اـخـرـىـ مـشـهـورـةـ مـعـلـوـمـةـ فـانـهـ اـيـضاـ تـفـيـدـ تـرـجـيـحـ الرـوـاـيـةـ لـهـذـاـ حـدـيـثـ عـلـىـ غـيـرـهـ لـوـ عـارـضـهـ فـيـ حـكـمـ مـسـأـلـةـ اوـ يـكـونـ نـاقـلاـ عـنـ حـكـمـ الـعـقـلـ المـقـصـودـ بـهـ حـكـمـ الـبرـاءـةـ الـاـصـلـيـةـ فـاـذاـ تـعـارـضـ حـدـيـثـانـ اـحـدـهـماـ - 00:51:12

مـبـقـىـ عـلـىـ الـبـرـاءـةـ الـاـصـلـيـةـ وـالـثـانـيـ نـاقـلـ عـنـهـاـ قـالـ الجـمـهـورـ حـدـيـثـ النـاقـلـ عـنـ حـكـمـ الـعـقـلـ دـمـ لـيـشـ؟ـ قـالـوـ لـاـ ثـابـاتـهـ حـكـمـ شـرـعـيـاـ طـيـبـ وـالـثـانـيـ المـبـقـىـ عـلـىـ الـبـرـاءـةـ الـاـصـلـيـةـ ماـ اـثـبـتـ مـاـ اـثـبـتـ ماـ اـثـبـتـ شـيـئـاـ جـدـيـداـ قـرـرـ ماـ ثـبـتـ بـالـبـرـاءـةـ الـاـصـلـيـةـ وـهـوـ النـفـيـ الـاـصـلـيـ - 00:51:32

قالـوـ فـمـاـ اـثـبـتـ حـكـمـ شـرـعـيـاـ مـقـدـمـ عـلـىـ مـاـ لـمـ يـثـبـتـ الاـ الـبـرـاءـةـ الـاـصـلـيـةـ مـثـالـ ذـكـرـ الصـلـاـةـ فـيـ الـكـعـبـةـ وـالـحـدـيـثـ ثـانـيـ المـشـهـورـانـ عـنـ اـسـاـمـةـ وـبـالـلـالـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـ هـلـ صـلـىـ النـبـيـ عـلـىـهـ الصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ دـاـخـلـ الـكـعـبـةـ يـوـمـ فـتـحـ مـكـةـ - 00:52:01
بـالـلـالـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ وـنـفـاـهـاـ اـبـنـ عـبـاسـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـ جـمـيـعـاـ وـهـيـ حـادـثـةـ وـاـحـدـةـ فـاـنـتـ مـضـطـرـ الـتـرـجـيـحـ بـيـنـ الـرـوـاـيـتـيـنـ فـبـعـضـهـمـ يـقـولـ حـدـيـثـ بـالـلـالـ اـكـدـ لـاـنـهـ اـثـبـتوـاـ يـعـنـيـ اـلـاـصـلـ دـعـمـ الصـلـاـةـ دـاـخـلـ الـكـعـبـةـ لـمـ يـثـبـتـ عـنـدـنـاـ شـيـئـ فـجـاءـ فـاـثـبـتـ الصـلـاـةـ فـاـثـبـاتـ حـكـمـ شـرـعـيـ مـقـدـمـ وـعـكـسـ - 00:52:21

فـيـ ذـكـرـ الرـازـيـ وـالـبـيـضاـوـيـ فـقـالـوـ بـلـ عـكـسـ اـذـاـ وـرـدـ اـحـدـ الـخـبـرـيـنـ مـقـرـرـاـ لـحـكـمـ الـاـصـلـ وـالـثـانـيـ نـاقـلـ يـجـبـ تـرـجـيـحـ المـقـرـرـ لـحـكـمـ الـاـصـلـ لـيـشـ؟ـ قـالـوـ لـاـنـكـ لـوـ قـدـرـتـ المـقـرـرـ لـحـكـمـ الـاـصـلـ سـابـقاـ وـالـنـاقـلـ عـنـدـئـذـ لـنـ تـكـوـنـ لـهـ فـائـدـةـ - 00:52:47

حـدـيـثـ النـاقـلـ عـنـ الـبـرـاءـةـ لـنـ تـكـوـنـ لـهـ فـائـدـةـ لـاـسـتـفـادـةـ مـضـمـونـهـ مـنـ حـكـمـ الـبـرـاءـةـ اـنـتـ تـقـولـ اـنـاـ سـاقـدـمـ النـاقـلـ عـنـ الـبـرـاءـةـ وـبـالـتـالـيـ اـنـتـ الـثـانـيـ فـلـمـ تـكـنـ لـهـ دـلـالـةـ فـلـنـ تـكـوـنـ لـهـ دـلـالـةـ اـلـاـ اـذـاـ قـدـرـتـ اـلـاـ اـذـاـ قـدـرـتـ اـنـ النـاقـلـ عـنـ الـبـرـاءـةـ كـانـ مـتـقـدـمـاـ ثـمـ جـاءـ - 00:53:11
مـبـقـىـ عـلـىـ بـرـاءـتـهـ فـنـسـخـهـ فـرـدـ الـاـمـرـ الـىـ مـاـ كـانـ عـلـىـهـ قـبـلـ اـقـرـارـ الـحـكـمـ قـالـ فـيـ هـذـاـ جـعـلـتـ لـوـرـوـدـ الـحـدـيـثـيـنـ مـعـنـىـ اـعـتـبـرـ بـخـلـافـ مـاـ لـوـ قـرـرـتـ اـنـ مـتـقـدـمـ هـوـ الـمـبـقـىـ عـلـىـ الـبـرـاءـةـ فـبـالـلـهـ فـمـاـ مـعـنـاهـ اـنـ يـأـتـيـ نـصـ يـقـرـرـ حـكـمـ الـبـرـاءـةـ الـاـصـلـيـةـ - 00:53:31

فـهـذـاـ وـجـهـ تـقـدـيمـ الرـازـيـ وـالـبـيـضاـوـيـ وـالـجـمـهـورـ عـلـىـ عـكـسـهـ كـمـاـ سـمـعـتـ نـعـمـ اـحـسـنـ اللـهـ يـكـمـ قـالـ رـحـمـهـ اللـهـ اوـ لـمـ يـعـملـ بـعـضـ الـصـحـابـةـ اوـ السـلـفـ عـلـىـ خـلـافـهـ مـعـ اـلـاطـلـاعـ عـلـىـهـ تـرـكـ الـعـلـمـ بـالـحـدـيـثـ - 00:53:51

معـ ثـبـوتـ اـطـلـاعـ التـارـكـ لـلـحـدـيـثـ مـعـ ثـبـوتـ اـطـلـاعـهـ عـلـىـ هـذـاـ اـحـدـ الـوـجـوهـ وـلـدـقـتـهـ قـيـدـوـهـ بـهـذـاـ مـعـ ثـبـوتـ اـطـلـاعـهـ عـلـىـهـ لـاـنـهـ قـدـ يـثـبـتـ تـرـكـ الـعـلـمـ بـالـحـدـيـثـ لـعـدـمـ الـوـقـوـفـ عـلـىـهـ فـهـذـاـ لـيـسـ حـجـةـ مـتـىـ يـكـوـنـ تـرـكـ الـعـلـمـ بـالـحـدـيـثـ مـؤـثـراـ - 00:54:07

عـنـدـ وـرـوـدـ بـلـوغـ الـحـدـيـثـ مـعـ ثـبـوتـ اـطـلـاعـهـ عـلـىـهـ فـعـنـدـئـذـ لـاـ مـحـمـلـ لـتـرـكـ الـصـحـابـيـ اوـ الـاـمـامـ الـمـعـتـبـرـ لـتـرـكـ الـحـدـيـثـ مـعـ ثـبـوتـ اـطـلـاعـهـ عـلـىـهـ اـلـاـ لـمـ عـارـضـ الـرـاجـحـ اـمـاـ النـسـخـ وـاـمـاـ دـلـالـةـ نـصـ اـقـوـىـ - 00:54:37

وـمـنـهـ اوـ ثـبـوتـ الـاجـمـاعـ وـنـحـوـ ذـلـكـ وـالـعـبـارـاتـ عـنـ الـائـمـةـ فـيـ هـذـاـ كـثـيرـةـ نـقـلـ ذـلـكـ بـعـضـهـاـ الـفـاضـيـ عـيـاضـ فـيـ تـرـتـيبـ الـمـدارـكـ عـنـ الـاـمـامـ ماـ لـكـ لـمـ سـئـلـ قـالـ لـمـ يـخـفـيـ عـلـىـنـاـ وـلـكـ لـمـ نـجـدـ عـلـىـهـ الـعـلـمـ وـنـقـلـ مـثـلـ ذـلـكـ الـحـافـظـ اـبـنـ رـجـبـ فـيـ فـضـلـ عـلـمـ السـلـفـ عـلـىـ عـلـمـ الـخـلـفـ وـنـقـلـ ذـلـكـ اـبـنـ القـاسـمـ فـيـ الـمـدـوـنـةـ - 00:54:57

اـيـضاـ فـكـلـهـمـ يـتـوارـدـونـ عـلـىـ مـسـأـلـةـ اـنـ مـاـ تـتـابـعـ تـرـكـ الـعـلـمـ بـهـ مـعـ ثـبـوتـ الـحـدـيـثـ وـوـقـوـفـ الـائـمـةـ عـلـيـهـمـ دـلـالـةـ عـلـىـ مـرـجـوـحـيـةـ خـبـرـ قـالـ اوـ لـمـ يـعـملـ بـعـضـ الـصـحـابـةـ اوـ السـلـفـ عـلـىـ خـلـافـهـ مـعـ اـلـاطـلـاعـ عـلـىـهـ - 00:55:17
حـدـيـثـ تـرـكـ الـوـضـوـءـ مـاـ مـسـتـ النـارـ الـحـدـيـثـ الـمـشـهـورـ وـعـلـىـهـ الـعـلـمـ يـقـابـلـهـ حـدـيـثـ مـسـلـمـ وـغـيـرـهـ الـوـضـوـءـ مـاـ مـسـتـ النـارـ وـاجـبـ عـدـ

من العلماء ان هذا مما ترك العمل به. وان العمل ليس عند اهل المدينة بل في غيرها من الامصار. على العمل بحديث - [00:55:37](#)
ترك الوضوء مما مسست النار فكان هذا مرجحا. نعم. احسن الله اليكم او كان فيما لم تعم به البلوى او كان فيما لم تعم به البلوى والآخر
ليس كذلك. ومستسوق هنا جملة من المرجحات التي - [00:55:57](#)

اشترط فيها بعض المذاهب شروطا لاثبات صحة الحديث. يقول لك يقبل خبر الواحد بشرط ان لا يكون فيما تعم به البلوى الا يخالف
القواعد الشرعية او الاصول او القياس الاصولي. فهناك ستقول كل شرط ذكر محل خلاف - [00:56:16](#)

كونوا اضعف مما لا يقع فيه هذا الخلاف. ما لا تعم فيه البلوى ارجح من الحديث الذي ورد فيما تعم به البلوى ولأن هذا يخالف فيه
الحنفية والاول اتفقوا عليه. فإذا كل حديث يقع في ثبوته او صحته خلاف بسبب - [00:56:36](#)

شروط يزيدوها بعضهم على غيرهم سيكون اضعف مما لم يقع فيه ذلك الخلاف. ولهذا قال الرازى واعلم ان بعض ما ينجح به الخبر قد
يكون اقوى من بعض. فينبغي اذا استوى الخبران في كمية وجوه الترجيح ان تعتبر الكيفية فان كان احد الجانبين اقوى - [00:56:56](#)
وجب العمل به. وان كان احد الجانبين اكثر كمية واقل كيفية والجانب الآخر على العكس منه وجب على المجتهد ان يقابل ما في احد
الجانبين بما في الجانب الآخر هو يعتبر حال قوة الظن. والحق ان المرجحات ان كانت - [00:57:16](#)

مرجحات السند فالعبرة فيها بتقرير المحدثين فهم اصحاب الصنعة. وان كانت من مرجحات المتن وهي الحديث دراية فالاغلب فيه
نظر الفقهاء والاصوليين فانهم ايضا اصحاب الصنعة. وبالجملة بين البابين يتکامل - [00:57:36](#)

النظر في ترجيح الاخبار سندا ومتنا والله اعلم. احسن الله اليكم. الفصل الرابع في ترجيح الاقيسة قال الباقي رحمة الله عليه يتراجع
احد القياسين على الاخر قلنا في مطلع المجلس ان الترجح من يكون بين الاخبار او بين - [00:57:56](#)
الى الاقيسه او بين العلل. اما الاخبار فقد تقدمت. اما الترجح بين الاقيسه فجعلوه لاحقا لان الاخبار هي الاصول والقياس وفرع
قدّمت. والاخبار اشرف في انها كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم مضافة اليه فهي اشرف - [00:58:16](#)

من دليل القياس او من عللها. قال يتراجع احد القياسين على الاخر بعدة وجوه ساق المصنف رحمة الله تعالى هنا تدمتها نعم. قال
الباقي رحمة الله عليه يتراجع احد القياسين على الاخر بالنص على عنته. بالنص على عنته - [00:58:36](#)

او الاجماع عليها فان العلة المنصوصة او المجمع عليها في القياس اقوى مما اختلفوا في تعليله او مما كانت عنته مستنبطة بالاجتهاد
ركزوا معي الفرق بين هذا الفصل وبالتالي هذا في ترجح الاقيسا وذاك في ترجح العلل او المعاني. الترجح في الاقسام يعني -
[00:58:56](#)

قياسين بين قياسين مختلفين. هذا يستعمل قياسا وهذا يستعمل قياسا اخر في مسألة واحدة اختلفوا في حكم النبيذ فيقول
الجمهور حرم قياسا على الخمر والعلة منصوصة. ما اسكن كثيده فقليله حرام. كل ما اسكن فهو حرام - [00:59:22](#)
مرجح على قياس الحنفية النبيذة على اللبن فالقياس على الخمر مستند الى علة منصوصة بخلاف اللبن فالعلة فيه مستنبطة. هذا
مثال لقياسين مختلفين في مسألة واحدة. هناك في ترجح العلل الخلاف في القياس الواحد المعمل باكثر من علة - [00:59:48](#)
فترجح علة على اخرى بالنظر الى بعض الوجوه التي ذكرها هناك. فاذا النص على العلة للقطعية. وكذلك الاجماع قطعي فان كانت
العلتان ظنيتين مستنبطتين باجتهاد فترجح الاغلب ظنا كما سيأتي في بعث وجوه - [01:00:11](#)

بترجح العلل احسن الله اليكم قال رحمة الله او لا يعود على اصله بالتحصيص لا يعود على اصله بالتحصيص قالوا مثلا تعليل النهي
عن بيع اللحم بالحيوان. في في في البيوع الريوية. النهي عن بيع اللحم بالحيوان. تعليله - [01:00:31](#)

بالالمزابنة فانه يقضي تحصيصه بجنسه فهذا مفض الى ضعف هذا القياس وكونه مرجحا ايش يعني يعود على اصله بالتحصيص؟
خذ مثلا قالت المالكية يتيم بالجحش والنورة يصح التيم به في التعليل قالوا انه نوع من الصعيد. والله يقول فتيمموا صعيدا طيبا
- [01:00:53](#)

قالت الشافعية لا يتيم بالجحش والنورة لانه ليس بتراب قالوا قياس المالكية اولى لانه لا يرجع على اصله بالتحصيص. واصله الصعيد
فتيمموا صعيدا طيبا. وقياس الشافعية سيرجع الى الاصول وهو كلمة صعيدا في النص بالتحصيص بان خصص الصعيد بالترباب دون

غيرة. فالصعيد يعم - 01:01:20

انواع الارض وعلة الشافع تقتضي تخصيص الصعيد بالتراب. قالوا فالقياس الذي يعود على اصله بالتخصيص اضعف من القياس الذي لا يعود على اصله بالتخصيص. نعم احسن الله اليكم او علته مطردة منعكسة. العلة المطردة المنعكسة مقدمة على القياس الذي تكون

- 01:01:47

علته مطردة فقط على المنعكسة لقوة الخلاف في العكس. اختلفوا في اجراء الولي غير الاب للبيتيمة وهو العصبة من عصبات الاولياء.
اجباره البيتيمة الصغيرة على النكاح فلما يقال في التعليم - 01:02:11

في تعليل هذا الولي من العصبة للبيتيمة الصغيرة يقال شخص في التعليل هكذا يقال شخص لا يملك التصرف في مالها فلا يملك
الاجبار قياسا على الاجنبي لو جاء اجنبي نزوج امرأة ليست مولية له لا يصح اجرائه. قالوا فكذلك العاصي الولي لا يملك اجراء -

01:02:32

على النكاح لأنه لا ولایة له على مالها. ويقول اخر في تعليل المسألة يقول العاصي شخص من ورثتها او من اهل ميراثها فيملك الاجبار
قياسا على الاب فلو نظرت الى التعليلين وجدت احدهما يشتمل على علة مطردة منعكسة والآخر ليس كذلك. من قال انه - 01:02:56

اجنبي لأنه لا يملك التصرف في مالها علته مطردة منعكسة تدور مع الحكم وجودا وعدما.اما من قال هو من اهل ميراثها فيملك
الاجبار فكذلك الحاكم يزوجها مع انه ليس من اهل ميراثها فالعلة ليست هناك مطردة فحصل اختلال - 01:03:24

فيقدم احد الوجهين في القياس الواحد على الاخر لكون علته مطردة منعكسة. نعم. احسن الله اليكم. قال رحمه الله او تشهد له او
تشهد لها اصول كثيرة. لها لماذا؟ الضمير يعود الى ايش؟ او تشهد لها - 01:03:44

العلة علة القياس تشهد لها اصول كثيرة يعني موافقة العلة لاصول اكثرا من العلة الاخرى وقد يخالف في ذلك الحنفية فيقال لا ترجح
بكثرة الاصول لأنها اشبه بالترجح بكثرة الدليل ومقتضى مذهب - 01:04:04

هناك عدم الترجح به مثال ذلك النية في الوضوء. الوضوء عبادة فيفتقر الى نية قياسا على التيمم والصلوة والصوم والزكاة والحج.
فكم اصل قيس عليه عدة اصول نقول الوضوء يقاس على التيمم الذي تشترط فيه النية على الصلاة تشترط لها النية عدا الصوم
تشترط له النية الى اخره. ومن يقول بل هو طهارة - 01:04:24

الماء فلا يفتقر الى نية قياسا على ازالة النجاسة. فهذا اصل واحد وذاك عدة اصول فيقدم هذا على ذاك الله اليكم او يكون احد
القياسين فرعه من جنس اصله او علته متعدية او يكون احد القياسين فرعه من جنس اصله. ولك ان تعكس فتقول ان يكون احد
القياسين - 01:04:51

يستشهد بقياس هو من جنسه يكون اصل القياس فيه من جنسه. الحيوان الصائل. البهيمة الصائلة يعني كبس اقرن هجم على شخص
فقتله الحيوان الصائل هل هو هدر؟ قياسا على الادمي الصائل؟ ام هو مال مضمون يجب على من قتلته ان - 01:05:18

ربنا مسألة ذات نظرين. قياس الصائل من البهيمة على الصائل الادمي اولى من قياسه على اائف مال غيره ل حاجته. قالوا ارأيت لو
كان محتجا الى مال انسان فاكله معذور لكنه يجب عليه ضمانه. قالوا فكذلك اذا دفع الصائل من البهيمة فاتيه - 01:05:48

معذور لكنه يؤمن كذلك الجائع المحتج الى مال غيره او طعام غيره فاكله. فنقول هذان قياسان ايهما قياس اقرب الى الجنس قالوا
قياس الصائل من البهيمة على الصائل الادمي قياس بالجنس. لأن كل اهما صائل بخلاف القياس قاس الصائل على - 01:06:10
المتلو لما لغيره ل حاجته اليه بالطعام فقالوا هذا اولى من ذاك او علته متعدية هي اعم او ارجح من القياس ذي العلة القاصرة هذا عند
الجمهور. والسبب الاتفاق عليها. وكثرة فوائدتها. لان - 01:06:34

متعدية محل اتفاق والقاصرة مر بمثل الخلاف فيها. يعني قالوا ما الفائدة من التعليل بها ان لم تكن متعدية ويثبت بها حكم فروع
قياسا عليها. وعكس الاستاذ ابو اسحاق فرجح العلة القاصرة على المتعدية. قال لتأييد القاصرة بالنص - 01:06:54

اصلا نحن من اين اتينا بالعلة القاصرة من ورودها في النص ثم قلنا قاصرة لما لم نجد لها تعدية. قال فنبوتها بالنص س يجعلها اقوى.
والذي قرره القاضي البابلاني رحمه الله انه لا ترجح بين المتعدية والقاصرة بهذا النظر. ليش - 01:07:16

انت تقول المتعدية ارجح لانها آذات فوائد اكثرا وفروعها اكثرا. قال التعليل في الترجيح بالثمرة الفوائد هو بعد التسليم بصحبة التعليم. يعني هو فرع عنها فكيف ترجح الاصل بما هو فرع عنه؟ فابي رحمة الله ان - [01:07:37](#)

تعمد في الترجح بين المتعدية والقاصرة من هذا الوجه. نعم. احسن الله اليكم او تعم او فروعها او تعم فروعها يعني علة كثيرة الفروع تعم فروعها او كلتاها عامة واحداها اعم قال تعم - [01:07:59](#)

او هي اعم. مثال ذلك اختلافهم في من ملك في في الرق من ملك قريبه الذي ليس من عمودي النسب من الامومة والابوة وليس من الاخوة هل يعتق عليه او لا - [01:08:19](#)

من ملك ذا رحم محرم عتق عليه. مثل ابن الاخ والعم والخال ملك رقبة هو ابن أخيه او عمه او خاله. هل يعتق عليه او لا؟ فيه خلاف. فمن قال - [01:08:36](#)

تجوز شهادته له. يعني ليس متهمما في شهادته له في الحقوق ابن الاخ والعم والخال فلا يعتق عليه قياسا على الاجنبي. ويقابلها ان يقال بل هو ذو محرم فيعتق عليه قياسا على - [01:08:52](#)

والولد فان من ملك رقبة كانت ولدا له او والدا عتق عليه. علة الاول او لانها تعم فروعها. تتناول سائر العصبة فيدخل فيه ابن الاخ والعم وابن العم والخال عندما قالوا تجوز شهادته له فلا يعتق عليه. بخلاف العلة الاخرى فالبنت - [01:09:08](#)

تعتني على الام ولا يقال انها ذات محرم لها. لما قالوا في التعليل بالعتق انه ذات محرم. فاحيانا تكون الرقبة ليست ذات محرم على من ملكها ويقع العتق فتعتني البنت على امها ويعتق الابن على ابيه ولا يقال انه ذو محرم. فالعامة - [01:09:28](#)

العامة لفروعها اولى. قال او هي اعم اختلافهم في جواز التيمم بالاحجار وتراب المعادن الباقي من معادنه. قال مالك الاحجار وسائل المعادن صعيد. ويدخل في عموم فتيمموا صعيدا طيبا فيجوز التيمم به قياسا على التراب. قال ابو - [01:09:48](#)

فالاحجار وسائل المعادن ليست بصعيد. قياسا على الذهب والفضة فقياس المالكية على الصعيد او قياسهم على التراب بعلة الصعيد اولى لانها منتزعه من اصل منصوص عليه وهو قوله تعالى فتيمموا صعيدا - [01:10:08](#)

طيبا وهذا مثال لما ذكره تاسعا. نعم احسن الله اليكم او هي منتزعه من اصل منصوص عليه او اقل او اقل او اوصافا والقياس الاخر ليس كذلك. او اقل او اوصافا هل العلة ذات الوصف ارجح من ذات - [01:10:23](#)

تلخيص الجواب نعم والسبب ان العلة الاقل او اوصافا اقل في مظنة حصول الخلاف. فكلما زادت الاوصاف كثر الخلاف. فظلا عن للخلاف في اصل المسألة هل يجوز العلل المركبة من اكثرا من وصف؟ تقدم الخلاف فيها. اما العلل ذات الوصف الواحد فمحل اتفاق - [01:10:43](#)

قيل بالتساوي يعني لا عبرة بقلة الاوصاف ولا بكترتها. وقيل بالعكس ان العلة الاكثر او اوصافا اشبه الاصل والاصل في الشريعة بالاحكام انها ذاته او اوصاف. في العلل، فيكون هذا وجه ترجيح وقع فيه الخلاف. نعم - [01:11:06](#)

احسن الله اليكم قال الامام رحمة الله عليه او يكون احد القياسيين متفقا على علته او اقل خلافا او بعض مقدماته يقينية او علته وصف حقيقي. ويترجح التعليل بالحكمة. قال الامام رحمة الله - [01:11:26](#)

ويكون احد القياسيين متفقا على علته فيترجح على ماذا على المختلف في علته ونص على ذلك ايضا امام الحرمين. قال او اقل خلافا لان ما قل فيه الخلاف اولى مما - [01:11:47](#)

كثير الخلاف فيه. مثل اختلفوا في نجاسته مارس له نفس سائلة اذا مات. في نجاسته ما ليس له نفس سائلة مثل اذا مات هل هو نجس؟ وهل ينجس بسقوطه في الماء ونحوه؟ المسألة محل خلاف. فقالت المالكية هو حيوان ليس له - [01:12:03](#)

سائلة فلا ينجس بالموت قياسا على ذباب العسل والباقي لا قال غيرهم حيوان بري فينجس بالموت قياسا على الشاة والبقرة وسائل الحيوانات البرية. القياس والواولى لقلة الخلاف في ذباب العسل والباقي الله وكثرة الخلاف في غيره في الحيوان البري فيه خلاف.

اختلافهم ايضا في القليل من - [01:12:23](#)

نبيل هو ايضا محل خلاف. فلما يقاس على الخمر اولى من القياس على غيره. وهذا ذكر المصنف رحمة الله المتفق على لا هو الاقل

الخلاف. ما كان بعض مقدماته يقينية أولى لأن الاحتمال فيه أقل. وكلما قل الاحتمال قوي - 01:12:49

ظن فيكون ارجح من غيره. نعم احسن الله اليكم او علته وصف حقيقى يقدم على ما علل بغيره من المختلف فيه كالاو صاف العرفية او التعليل بالحكم الشرعي او التعديل بالعدم الاتي ذكره بعد قليل. العلة بالوصف الحقيقى كالطعم والاسكار، فيقول في الاصناف الربوية العلة الطعم - 01:13:11

او تقول في الخمر العلة الاسكار. هذه او صاف حقيقة فالتعليق بها يجعل القياس ارجح من التعليل باوصاف اخرى ليست كذلك. التعديل بالأمور الأخرى يقع فيها الخلاف. كالوصف العرفي. هل يصح التعليل به - 01:13:35

كالطول والقصر والبياض والسوداد وتقدم في درس سابق. في باب القياس هل يصح الترجيح بالحكمة فيها خلاف. هل يصح الترجيح بالحكم الشرعي يعلل عدم صحة البيع بالنجاسة؟ هل هذا يصح؟ تقدم فيه الخلاف فما لم يقع فيه خلاف وهو الوصف - 01:13:53

حقيقي اولى مما وقع الخلاف فيه. نعم احسن الله اليكم ويترجح التعليل بالحكمة على العدم والاضافي والحكم الشرعي والتقديري.

طيب التعليل بالحكمة جعله اصنف تبعا للرازي في القياس راجحا على التعليل بالعدم والتعليق بالعلة الاضافية والتعليق بالحكم الشرعي والتعليق بالحكم التقديري - 01:14:13

فرجح هذه القياسات المبنية على التعليل بالحكمة على بقية اوجه التعليم. مثال الترجيح بالحكمة على العدم. اختلافهم في الكبير السفيف. هل يجوز للأب اجياره على النكاح؟ كونه كبيرا اذا ليس صبيا هو بالغ كونه سفيها يثبت صفة الولاية ففيه وصفان احدهما احد الوصفين يثبت الولاية - 01:14:37

وهو السفاهة السفه والآخر ينفي الولاية وهو البلوغ. فوق الخلاف هل يجوز الاجبار بالنظر الى وصف السفه او لا يجوز بالنظر الى وصف البلوغ. قال مالك هو شخص جاهل بمصالحه فيجبره - 01:15:07

الأب على النكاح قياسا على الصغير ويقول غيره شخص بالغ فلا يجبره الأب على النكاح قياسا على البالغ الراشد هذان قياسان. فلما تقول في الحكمة في التعليم الحكمة جاهل بالمصالح - 01:15:27

وقلت هناك ليس بصغير هذا تعليل بحكمة وذاك تعليل بوصف عدمي. فيقدم التعليل بالحكمة لأنها أقوى في ترتيب القياسات من القياس المبني على العلة العدمية. قال والاظافي لانه تقدم معنا ان الاظافي عدمي على الصحيح. فإذا جعلته عدميا كان - 01:15:48

مثل اختلاف في تقديم الجد او الاخ في ولاية النكاح بعد الأب في ترتيب الاوليات هل الجد مقدم ام الاخ؟ قال مالك احمد وغيرهم الجد اكثرا شفقة ورحمة. فيقدم في الولاية قياسا - 01:16:11

على الأب وقال غيره الاخ شخص يدل على البنوة فيقدم قياسا على الأبن يعني الاخ هو ابن الأب فيديلي في القرابة بالبنوة. شف لما قال بالبنوة هذا وصف اضافي. لأن الأبوة والبنوة مما ذكرناها من الاوصاف الاضافية - 01:16:29

احد القياسين ذكر فيه وصفا آآ تعليلا بحكمة او بوصف حقيقى والثانى ذكر وصفا عدميا. فالتعليق بالحكمة لما قال اكثرا شفقة اولى من قولهم ادل على البنوة. فلو حللت التعليلين في القياسين وجدت احدهما علل بحكمة والثانى علل - 01:16:50

بوصف العدم والترتيب كما ذكر المصنف يقضى بالتعليق بالحكمة. قال رحمه الله والحكم الشرعي اختلفوا في ولاية العبد في نكاح قال مالك شخص محجور عليه في افعاله فلا يكون ولها قياسا - 01:17:10

على المجنون والسفيف محجور عليه فلا يلي التصرف وقال غيره شخص عارف بمصالحه فيكون ولها قياسا على الحر. لما يقول عارف بمصالحه علل بالحكمة ولما قال الآخر محجور عليه علل بالحكم الشرعي - 01:17:30

والحكمة اولى ام الحكم؟ الحكمة فيكون تعليل الحنفي ارجح من تعليل المالكي في المسألة قال شخص محجور يعني هناك قال شخص عارف بمصالحه فهذا علل بحكمة وذاك علل بحكم شرعى. قال رحمه الله اخيرا والتقديري - 01:17:51

يعنى اعطاء الموجود حكم المعدوم كما تقدم وبالعكس اختلفوا في نكاح المريض في نكاح المريض هل ترث فيه الزوجة ام لا قال مالك هذا معنى يؤدي الى توريث من لا يرث في قدر وجوده كعدمه فلا يثبت فيه الميراث. قياسا على الوصية لوارث. قال ابو حنيفة -

01:18:09

فهذا نكاح يباح فيه الوطء ويتحقق فيه الميراث قياسا على نكاح الصحيح. قياس الحنفي هنا اولى لانه علل بحكمة النكاح قال يباح فيه الوطء ويتحقق فيه الولد. واما تعليل ما لا علل بالوصف المقدر قال يقدر وجوده كعدمه فلا يثبت -

01:18:31

الميراث قياسا على الوصية للوارث. نعم ثم قال والتعليق بالعدم اولى من التعليل التقديرى والتعليق الاضافي ايضا مقدم على العدم فهي مراتب. اختلافهم في المعتقد عنه. هل يثبت له الولاء وتبرأ ذمته - 01:18:51 ومن الكفار المعتقد عنه. نقول اعتقادني فاعتقد عنه. هل يثبت له الولاء؟ اذا كانت عليه كفاره هل تبرأ ذمته من الكفار بهذا العقد يقول ما لا علل المعتقد عنه يقدر مالكا هذا تعليل ايش - 01:19:11

تقديرى قال يقدر مالكا فتجزئه للكفار ويتحقق الولاء قياسا على المعتقد عن نفسه ويقول غيره ليس بمالك المعتقد عنده ليس مالكا بالرقبة فلا تبرأ ذمته من الكفار هذا تعليل بايش - 01:19:28 تعليل عدمي قال لا يملك فلا يثبت له الولاء ولا تبرأ ذمته به في الكفار. طيب واحد علل بعدهما والثاني علل ايهما اولى؟ قال التعليل بالعدم اولى من التقدير. نعم - 01:19:47

احسن الله اليكم وتعديل الحكم الوجودي بالوصف الوجودي اولى من العدمي بالعدمي ومن العدمي بالوجود والوجودي والوجودي بالعدمي. كم سورة هذى اربعة وقد تقدمت ايضا عندنا في انواع العلل في القياس. تعديل الحكم الوجودي بالوصف الوجودي. وتعديل الحكم العدمي بالوصف - 01:20:03

ويقابلها في المنتصف صورتان. تعليل الحكم الوجودي بالوصف العدمي وتعليق الحكم العدمي بالوصف الوجودي. اي هذه الاربعة اقوى تعديل الحكم الوجودي بالوصف الوجودي. تعليل قليل النبيذ في التحرير بكونه مسکرا. فعل وصفا ثبوتيا وهو التحرير -

01:20:28

بعلة او وصف ثبوتي وهو الاسكار. فهذا تعليل للوجود بالوجود فهو مقدم على من قال شراب لا يسكر فلا يحرم قياسا على اللبن شراب لا يسكر فلا يحرم فذكر وصفا عدانيا لحكم عدمي. فهذا تعليل للعدم بوصف عدمني. قال رحمة الله تعليل الحكم الوجود بالوصف -

01:20:48

الوجود اولى من العدمي بالعدمي. ومن العدمي بالوجود يعني تعليل الحكم الوجودي بالوصف تعليل حكم العدم بالوصف الوجودي تعليل الحكم العدمي بالوصف الوجودي. مثل ذلك اختلفوا في نية الوضوء. فلما - 01:21:16

قولوا المثبت للنية عبادة بدنية تشرط فيها النية قياسا على الصلاة. هذا ايش حكم وجودي بوصف وجودي قالوا اثبات. ثم قال آآ يعني آآ علل فقال تشرط عبادة تشرط لها النية فتوجب لها تشرط لها النية - 01:21:37

فتوجب. يقول الحنفية الوضوء طهارة مائية فلا تشرط فيها النية فصار الحكم عندهم هنا عدمني. وان عللوا بوصف وجودي قالوا طهارة فوصفوه بوصف ثبوتي لكن الحكم كان عدمنيا وهذا مثال لما تقدم. العكس تعليل الحكم الوجودي بالعدم تعليل الحكم -

01:21:58

الوجود بالوصف العدمي. اختلاف في قليل النبيذ. يقول الجمهور شراب لا يسكر كثيرة فيحرم قليله. تعليل للحكم من الثبوت بوصف ثبوتي مسکر اذا هو حرام. يقابل قوله المالكية الحنفية شراب لا يسكن فيكون مباحا. الحكم وجود - 01:22:23

عدمي فيكون الصورة الاولى مقدمة على الجميع كما تقدم علل المصنف بعلة تشمل الصور كلها. نعم لأن التعليل لأن التعليل بالعدمي يستدعي تقدير الوجود. يستدعي تقدير الوجود لانه عدم فيقول عدمه ويفضي الى كذا وقد تقدم ما ما - 01:22:46

فيها من المثلة يعني استدعي العدم تقدير الوجود. العلة العدمية لا بد ان تكون عدما مضافا لشيء معين. الا ترى انك تقول عدم الاسكار علة اباحت الخمر. وعدم العقل علة منع التصرف. فتقول ليس بمسک فلا يحرم ليس بعاقل فلا يصح - 01:23:06 تصرفه ليس آآ اذا جنائية حتى يثبت عليه الحد او العقوبة. فانت لابد ان تقدر معنى هذا العدم العدم انت تقول ليس وتسكت ليس ايش ليس مسکرا ليس جانيا او تقول لا يحرم لا يثبت فانت دائما تجعل العدد - 01:23:26

مقدرا في الوجود فهذا معنى قوله لأن التعليل بالعدم يستدعي تقيير الوجود فكان الوصف الوجدي أقوى باعتباره ثابتنا نعم احسن الله اليكم. وبالحكم الشرعي اولى من التقدير. يعني التعليل بالحكم الشرعي اولى من التعليل بالوصف التقدير لكوني؟ لكون التقدير - 01:23:50

على خلاف الاصل تقدم اختلافهم في المعتقد عنه هل تبرأ ذمته من الكفاره؟ اذا اعتق عنه ويثبت له الولاء. قال ما لك شخص اعتق عنه فيقدرهم انه ما لك. فتبرأ ذمته يثبت له الولاء. قال ابو حنيفة شخص ليس مالكا - 01:24:12
فايس فلماذا قال شخص ليس مالكا فلا تبرأ ذمته. قياس الحنفي هنا اول اولى لانه علل بالحكم الشرعي. قال ليس مالكا وهناك علل بالتقدير قال يقدر مالكا. هنا قال الوصف الحكم. علل بالحكم قال لا يملك فلا يثبت له الولاء ولا تبرأ ذمته - 01:24:32
بالاعتق. نعم. والقياس الذي يكون ثبوت الحكم في اصله اقوى او بالاجماع او بالتواتر اقوى مما ليس كذلك 01:24:52
اختلافهم في الوضوء من مس الذكر. يقولون عضو تحصل اللذة بمواشرته فيجب به الوضوء قياسا - 01:24:52
على القبلة في الفم لحصول اللذة والنثوة والشهوة بها. ويقول المخالف الحنفية مثلا هو عضو من اعضاء الجسد لا يجب به الوضوء
قياسا على مس الركبتين. القياس الاول اولى لانه يرويه جماعة اكثر ويكون اصله اقوى. والمستند الذي يروى في حديث طلق بن عدي اضعف - 01:25:12

لوجوه تقدم ذكر بعضها. قال او بالاجماع. القياس الذي يثبت الحكم فيه بالاجماع ايضا يكون اقوى. اختلفوا في تحديد مقدار للصدق
فقال آما لك محدود بربع دينار وقال الشافعي لا حد له فتأتي الامثلة بما وقع الاجماع عليه او بالتواتر - 01:25:32
فكـل وجه يحصل به الترجيح باعتبار ما يحصل به تقوية احد القياسيـن في التعارض. نعم. احسن الله اليكم الفصل الخامس في
ترجـح طرق العلة هذا اخر فصول هذا الباب واشرـت في الفصل الرابع الى ان الفرق بين الترجـح في طرق - 01:25:52
العلـة والترجـح في الـقياسيـن ان الاول هناك في الـقياسيـن ترجـح بين قـياسيـن متـعارضـين في مـسـأـلة وـاحـدة انظـروا النـاظـر في اـحـد
وجـوه التـرجـح التي تـقدمـتـ. اـماـ هـنـاـ فـهـوـ قـيـاسـ وـاحـدـ. يـعـلـلـ بـاـكـثـرـ مـنـ عـلـةـ. فـيـنـظـرـ الـىـ عـلـةـ - 01:26:12
الـتـيـ الـارـجـحـ بـاـحـدـ الـمـرـجـحـاتـ الـاـتـيـةـ. فـيـقـدـمـ عـقـلـاـ هـكـذـاـ يـقـدـمـ ثـبـوتـ الـعـلـةـ بـالـظـاهـرـ وـالـعـلـةـ الـمـنـصـوصـةـ عـلـىـ عـلـةـ
الـمـسـتـبـطـةـ. ماـ كـانـ اـقـوىـ فـيـ مـرـاتـبـ الـظـهـورـ كـانـ رـاجـحاـ عـلـىـ مـاـ كـانـ اـضـعـفـ مـنـهـ. ماـ ثـبـتـ - 01:26:32
الـعـلـةـ بـالـاـيـمـاءـ مـقـدـمـ عـلـىـ مـاـ ثـبـتـ مـنـ عـلـةـ بـالـطـرـقـ الـاـتـيـةـ بـعـدـهـاـ الـمـنـسـوـبـةـ إـلـىـ الـاـجـتـهـادـ. لـانـ الـاـيـمـاءـ مـاـخـوذـ مـنـ النـصـ وـانـ لـمـ يـكـنـ طـرـاحـةـ
فـبـالـنـظـرـ إـلـىـ اـيـمـاءـ الدـلـيلـ وـاـشـارـتـ إـلـىـ الـعـلـةـ. فـهـكـذـاـ سـتـأـتـيـ وـجـوهـ التـرجـحـ فـيـ طـرـقـ الـعـلـةـ وـهـيـ مـنـ الـوـجـوهـ الـتـيـ - 01:26:52
بـهـ الـمـصـنـفـونـ عـادـةـ ذـكـرـيـ هـذـهـ الـمـرـجـحـاتـ الـتـيـ يـحـصـلـ بـهـ دـفـعـ التـعـارـضـ بـيـنـ الـاـدـلـةـ الـشـرـعـيـةـ. نـعـمـ اـحسـنـ اللهـ يـكـمـ قالـ الـاـمـامـ رـحـمـةـ اللهـ
عـلـيـهـ الـمـنـاسـبـ اـقـوىـ فـيـ الدـوـرـانـ خـلـافـاـ لـقـومـ وـمـنـ التـأـثـيرـ وـالـسـبـرـ - 01:27:12
مـظـنـونـ وـالـشـبـهـ وـالـطـرـدـ. ماـ الـذـيـ جـعـلـهـ الـمـصـنـفـ اـقـوـاـ طـرـقـ الـعـلـةـ الـمـفـيـدـةـ لـهـ؟ـ الـمـنـاسـبـةـ طـيـبـ ماـ فـيـ شـيـءـ اـقـوىـ مـنـ الـمـنـاسـبـةـ؟ـ بـلـ
الـمـنـصـوصـةـ وـالـمـجـمـعـ عـلـيـهـ. فـلـيـشـ مـاـ ذـكـرـهـ لـانـهـ عـلـىـ الـاـصـلـ اـنـهـ مـقـدـمـةـ لـاـ يـعـارـضـهـ شـيـءـ. الـعـلـةـ الـمـنـصـوصـةـ لـاـ يـقـابـلـهـ شـيـءـ. وـاـصـلـاـ
الـمـنـصـوصـةـ وـالـمـجـمـعـ عـلـيـهـ لـاـ يـصـحـ خـلـافـاـ - 01:27:33

وـلـاـ الـاعـتـرـاطـ عـلـيـهـ. فـيـبـقـيـ الـخـلـافـ فـيـ الـعـلـلـ الـاجـتـهـادـيـةـ الـمـسـتـبـطـةـ. وـالـعـلـلـ الـاجـتـهـادـيـةـ مـبـنـيـةـ عـلـىـ مـجـمـوعـةـ مـنـ مـنـ الـطـرـقـ اـقـواـهـاـ
الـمـنـاسـبـةـ. ماـ الـمـنـاسـبـةـ؟ـ اـشـتـمـالـهـ عـلـىـ وـصـفـ يـحـقـقـ مـصـلـحةـ اوـ يـدـفـعـ مـفـسـدـةـ. الـمـ نـقـلـ - 01:28:01
هـنـاكـ اـنـ الـمـنـاسـبـةـ مـرـاتـبـ فـاقـواـهـاـ الـضـرـوريـ. ثـمـ الـحـاجـيـ ثـمـ الـتـكـمـيلـ وـمـاـ كـانـ اـصـلـاـ مـقـدـمـاـ عـلـىـ مـاـ كـانـ تـنـتـمـةـ. وـهـكـذـاـ فـكـلـ الـكـلـامـ هـنـاكـ يـعـودـ
هـنـاـ بـتـرـتـيـبـهـ وـنـصـنـفـ ذـكـرـهـ اـيـضاـ اـشـارـةـ وـاـخـتـصـارـاـ. قـالـ هـنـاـ الـمـنـاسـبـةـ يـعـنـيـ الـعـلـةـ - 01:28:21
تـبـنـيـةـ اوـ الـتـيـ وـصـلـ اـلـيـهـ الـمـجـتـهـدـ مـنـ خـلـالـ وـصـفـ الـمـنـاسـبـةـ اـقـوىـ مـنـ الـعـلـةـ الـمـسـتـبـطـةـ بـالـدـوـرـانـ وـبـالـتـأـثـيرـ وـبـالـسـبـرـ وـالـشـبـهـ وـالـطـرـدـ. ذـكـرـ
تـعـارـضـاـ مـنـاسـبـ مـعـ الـخـمـسـةـ الـبـاقـيـةـ دـوـرـانـ وـتـأـثـيرـ وـصـبـرـ وـشـبـهـ وـطـرـدـ. اـمـاـ الـدـوـرـانـ قـالـ خـلـافـاـ لـقـومـ لـانـهـ وـانـ لـمـ يـسـمـيـ اـصـحـابـهـ - 01:28:41

قـالـواـ بـاـنـ الـدـوـرـانـ مـقـدـمـ عـلـىـ الـمـنـاسـبـةـ. اـمـاـ لـانـهـ اـشـبـهـ بـالـعـلـلـ الـعـقـلـيـةـ مـاـ الـدـوـرـانـ طـرـدـ وـالـعـكـسـ مـعـ الـدـوـرـانـ اـنـ يـثـبـتـ الـحـكـمـ مـعـ وـصـفـهـ

وجوداً وعدهما. يثبت بثبوته وينتفي باتفاقه. قالوا لان الدوران - 01:29:09

اشبه بالعلل العقلية والعلل العقلية ما بها؟ قطعية. قالوا فالدوران اشبه فيقدم على المناسبة. او لانه من معنى الایماء فجعلوا العلة المستنبطة بالدوران اقوى من المناسبة لهذا الاعتبار وان كان الجمهور على ما ذكر المصنف وهنا تبعاً للرازني في تقديم - 01:29:31 الوصف المناسب على غيره من الاوصاف المستنبطة بالاجتهداد. قال رحمة الله ومن التأثير. يعني ايضاً فانه يقدم وصفي بمناسبة على ما ثبت بالتأثير. والتأثير كما تقدم ايضاً مراتب وهو هناك مذكور بتفصيله فلا حاجة الى العودة اليه - 01:29:51

هنا بسبب انه سيكون تأثير تكراراً للكلام. التأثير اعتبار الجنس في الجنس والاعتبار اضعف من المناسبة. الاعتبار مظنة المناسبة وانت تتكلم على مناسبة ثبتت فيها تحقق المصلحة ودفع المفسدة فكان اولى من التأثير المظنون وتقديم - 01:30:11 ايضاً على الشبه لان الشبه ليس مناسباً لذاته لكنه يستلزم المناسب. فما كان مناسباً لذاته اولى مما تلزم تقديم المناسبة على السبر والتقسيم لان السبر والتقسيم وقع التعين فيه بالغاء الاوصاف الاخر او بعدم اعتباره لكن المناسبة - 01:30:31

بماذا وقع الاعتبار فيها؟ بمناسبة لها يعني في الصبر والتقسيم كيف قلت ان هذا الوصف هو علة؟ بناء على الغاء غيره بالله الوصف الذي يرجح ويرشح للتعليل. لذاته اقوى ام الذي رجح لان غيره غير مناسب؟ المرجح - 01:30:51

ذاتي فوصف المناسبة اقوى من الصبر والتقسيم لهذا الاعتبار. اما الطرد فقد تقدم ان الطرد مجرد اقتران الحكم بسائل صور الوصف مجرد الاقتران اضعف صور افاده المناسبة والتعليل ولذلك ما تتحقق فيه المصلحة في الوصف المناسب اقوى - 01:31:11

بلا مقارنة بين غيره. قال المصنف المناسبة اقوى من ذلك كله. ولهذا امثلة تتطول جداً اه لو اقتصرنا على بعض يكون كافياً. اه مثل علة الربا. الاختلاف المشهور فيه بين الفقهاء بين علة اوجه. لما يقول ما لك العلة - 01:31:31

والادخار ويشاروا في هذا الوصف الى المناسبة لان الاقتيات والادخار لهما تأثير في احياء النفوس. شف هذى مصلحة. هذا وصف مناسب كذلك ينبغي ان يقع آلا يقع فيها الاحتكار والادخار ببيعها متفاضلاً ويعق فيه الظلم - 01:31:51

والاذى للعباد. ويعلل غيرهم بالكيل والوزن. فحيث وجد الكيل والوزن وجد الحكم حيث عدم عدم. فهذا تعليل في الاول بالمناسبة والثاني بالدوران. يعني الدوران قال نعلل بالكي حيث وجد الكيل. وجد الحكم حيث عدم يعدم الحكم. الاول وصف مناسب في - 01:32:13

يكون مقدماً على مجرد الدوران الذي لا يربط فيه بمناسبة الا الارتباط الحكمي معه. واقوى من التأثير كذلك اختلاف في تكرار مسح الرأس في الوضوء. يقول ما لك مسح الرأس مبني على التخفيف؟ فلا يسن فيه التكرار - 01:32:33

قياساً على المسح على الخفين لانه ايضاً مبني على التخفيف. والتفخيف لا يقتضي التكرار. علل بوصف مناسب وهو التخفيف والتفخيف فيه مصلحة فيقول غيره مسح الرأس ركن من اركان الوضوء فيسن فيه تكراره قياساً على الوجه - 01:32:51

هذا ذكر فيه وصفاً مؤثراً وليس مناسباً. والمناسبة اقوى. الوصف المؤثر قاس فيه شيئاً على شيء من جنسه وهو اarkan الوضوء. فعندما نتفاوت سنجح ما كان مبنياً على المناسبة. الصبر الاختلاف في علة الكفاراة في رمضان - 01:33:09

بالاكل والشرب. ما العلة في الكفاراة اذا اكل او شرب؟ اما الجماع فقد ثبت بالنص. طيب من اكل او شرب عامداً في رمضان. ما علة ايجاب الكفاراة عند من يوجب الكفاراة؟ يقول مالك العلة هتك حرمة الشهر فتجب - 01:33:29

الكافارة بالاكل والشرب. فيقال في القياس هذا معنى يقصد به هتك حرمة رمضان فتجب فيه الكفاراة قياساً على الجماع لان الجماع متفق عليه هو محل النص. ويعلل الشافعية الكفاراة بالايقاع وهو الجماع - 01:33:49

وليس هتك الحرمة وتقديم معكم ان اردت ان هذا يكون تعليلاً جعلته كذلك وان اردته تنقيحاً للمناط فيكون كذلك من وجوه مضى ذكرها فيقول في قياس هذا معنى ليس بجماع فلا تجب فيه الكفاراة فتعليل مالك بالهتك سبب مناسب لوجوب - 01:34:07

كافارة اولى مما ذكره الشافعى مثلاً لانه بناء على الصبر. الشبه كذلك ولادة العبد في النكاح كما تقدم شخص مهجور عليه في افعاله فلا يكون ولها كالمحجون ويقول الآخر الحنفي بل هو عارف بمصالحة وولايته فيكون ولها - 01:34:27

قياساً على الحر فيكون انساب لانه علل بوصف مناسب. وكذلك الشأن في الطرد الذي قلنا هو مجرد الوصف الذي آلا يرتبط بمعنى

مناسب او مؤثر مثل الاختلاف في تعليل الriba. قضية وادخار ويقول الاخر الكيل والوزن. فالكيل والوزن مجرد - 01:34:47

طرد لعنة ليس فيها انبات مناسبة اكتر من كونها مرتبطة بالدوران مع الحكم. قال رحمة الله والمناسب الذي اعتبر نوعه في نوع الحكم مقدم على ما اعتبر جنسه في نوعه ونوعه في جنسه وجنسه في جنسه. طيب هذه ايضا صور اربعة قبل الانتقال اليها.

لاحظ معی ان المصنف رحمة الله - 01:35:08

فضل او رجح تبعا للرازي. رجح العلة الثابتة بالمناسبة على الخمسة على العلة الثابتة بالدوران وبالتالي وبالسبر وبالشبه وبالطرد طيب ولكنه لم يتكلم على المفاضلة بين الخمسة فيما بينها. يعني علمنا ان المناسبة اقوى من الخمسة. طيب والخمسة فيما -

01:35:34

بينها كيف ترتب لم يتعرض لها. وقال بعض الشرائح لم ارى من تعرض لها. يعني لا يذكرون شيئاً تفصيلياً. هل التأثير مقدم على الصبر او الصبر مقدم على الشبه؟ هل الدوران اقوى من التأثير او التأثير اقوى من الدوران؟ لم يتطرقوا لذلك وتجاوزوا الى ذكر الاكيد منها

ووصفها - 01:36:00

بالمناسبة ولک ان تعتبر القاعدة العامة ان تنظر الى ما كان فيه غلبة الظن اقوى بوجه ما فيعطي الحكم في الترجيح. قال المصنف رحمة الله والمناسب الذي اعتبر نوعه في نوع الحكم - 01:36:22

مر هناك بكم ان المناسبة مبنية على النظر في الحكم والوصف فكلما كانت الخصوصية اكتر بالنظر في تأثير نوع الوصف في نوع الحكم او عين الوصف في عين الحكم كان اقوى. اقوى من تأثير عين الوصف في جنس الحكم. لأن الجنس ارتفاع الى الدائرة الابعد -

01:36:40

والابعد من ذلك كله تأثير جنسي الوصف في جنس الحكم هذا ابعد المراتب. اذا اقرب المراتب ما هو نعم مناسبة عين الوصف لعين الحكم. وابعد المراتب مناسبة الجنس الوصفي لجنس الحكم. ويقع بينهما مرتبتان - 01:37:07

المناسبة عين الوصف في جنس الحكم وعكسه مناسبة عين مناسبة جنس الوصف في عين الحكم. فالاول اقوى تأثير العين في العين والاخير اضعف تأثير الجنس في الجنس. طيب والباقيتان هل تأثير العين في الجنس - 01:37:32

اقوى من تأثير الجنس في العين او العكس فيهما خلاف وذكر هذا المصنف والمناسب والمناسب الذي اعتبر نوعه في نوع الحكم مقدم على ما اعتبر جنسه في نوعه ونوعه في جنسه وجنسه في جنسه - 01:37:52

لان الاخص بالشيء ارجح ارجح واولى ان الاخص ارجح من الاعم ولهذا فان المحرم مثلا اذا لم يجد الا صيدا ليأكله او ميته ما الاولى به؟ محرم. اما ان يصطاد فيأكل او وجد ميته فيأكلها - 01:38:10

ايهما اولى به طيب السؤال بطريقة اخرى ايهما اخص به في حاليه بالمنع الصيد لانه محرم. فيقولون اذا لم يجد الا صيدا وميته اكل الميته وترك الصيد لان تحريم الصيد اخص - 01:38:38

بوصف الاحرام المصلي اذا لم يجد الا ثوب حرير او ثوبا نجسا بستر عورته في ماذا يصلی اي النوعين المحظيين اخص به. طيب قالوا كذلك ثواب النجس يصلی بالحرير ويترك النجم - 01:39:00

ان تحريم النجس خاص بالصلة وغير ذلك من الامثلة التي نقول فيها ما ذكره المصنف الاخص بالشيء ها ارجح واولى به. نعم والثاني والثالث ايش يقصد بها تأثيره الجنسي جنس الوصف في نوع الحكم وعكسه. متعارضان. فمنهم من رجح هذا على ذاك وعكس. قال والثلاثة راجحة على الرابع - 01:39:25

الذي هو تأثيره الجنسي في الجنس. نعم احسن الله اليكم ثم الاجناس عالية وسافلة ومتوسطة. ايش اقصد بالعلو والسفل بعد والاقتراب من المسألة المراد بحثها والنظر فيها. انت تريدين ان تتكلم مثلا عن صلاة - 01:39:49

فهل يجعل الاصل الذي تربطه به اصلا قريبا وهو الصلاة وتذهب الى اصل بعيد وهو العبادة او تذهب الى اصل ابعد وهو الحركة والتصرف. فكلما ابتعدت انت تذهب الى جنس - 01:40:11

اعلى. قال والاجناس عارية وسافلة ومتوسطة. فايها اقوى؟ كلما قرب يعني كلما سفل وكان اقرب كان اقوى في التأثير لاتصاله به

وستعود الى القاعدة الاخص بالشيء ارجح به واولى. نعم. ثم الاجناس عالية وسافلة ومتوسطة. وكلما قرب كان ارجح. والدوران -

01:40:31

في صورة ارجح منه في صورتين. طيب الدوران الذي تقدم في باب القياس اقتران وثبت الحكم مع ثبوت الوصف وعدمها ادمي. مثاله في صورة واحدة الاسكار مع التحريرم. الاسكار يدور مع التحريرم وجودا وعدهما. فحيث وجد التحرير او حيث وجد الاسكار -

01:40:58

وجد التحريرم وحيث عدم الاسكار عدم التحريرم فعصير العنبر قليل الاسكار قبل الاسكار لم يكن مسکرا فهو ليس بحرام فاذا صار مسکرا صار حراما وهكذا. فاذا تحمل تخل بعد ان كان مسکرا زال الاسكار فزال التحريرم. فاقترن الوجود بالوجود والعدم بالعدم في

صورة - 01:41:18

واحدة. لكن مثاله في صورتين اقتران وجوب الزكاة في النقادين بكونهما احد الحجرين ذهب وفضة. فان وجوب الزكاة دار مع كونهما احد الحجرين وجودا وعدهما. اما وجودا في صورة المسكوك. واما عدهما في صورة العقار -

01:41:38

يعني المسكوك من الذهب والفضة تجب فيه الزكاة والعدم لكونه عقارا فانه مال ليس ذهبا ولا فضة فلا تجيز. فرجحنا الصورة الاولى على الثانية لأن انتفاء الحكم بعد ثبوته في الصورة -

01:41:58

واحدة يقتضي انه ليس فيه ما يقتضي في تلك الصورة والا ثبت فيها لكن انتفاء الحكم في صورة اخرى غير سورة الشبورة يحتمل ان يكون موجب الحكم فيها وصفا اخر غير المدعى كونه علة وان الوصف المدعى لو فرض انتفاءه -

01:42:14

ثبت بوصف اخر فلا يتبعن بصورة محل الخلاف. فهذا معنى قوله الدوران في صورة ارجح منه في صورتين. لتعلق الحكم به فينتفي بانتفاءه. اما ذو الصورتين فقد يحتمل انه انتفى لسبب اخر او ثبت في غيره بثبوت وصف اخر سواه. نعم -

01:42:34

احسن الله اليكم والشبه في الصفة اقوى منه في الحكم وفيه خلاف. العبد المقتول فيه شبهان. كونه وكونه مملوكا كونه ادميا ايش يقتضي؟ وصف حقيقي وكونه مملوكا حكم شرعي. فالان انت بين تعليلين احدهما وصف الثاني -

01:42:54

حكم فمن غالب الشبه الاول وقال كونه ادمي وهو ابو حنيفة لم يوجد فيه الزيادة على الديمة. فاذا قتل فيه الديمة لا اكثر ومن غالب فيه الشبه الثاني كونه مملوكا وهو مالك الشافعي اوجبوا فيه القيمة ولو زادت على مقدار الديمة وحجة القول -

01:43:14

ان الشبه في الصفة اقوى ان الاوصاف هي اصل العلل. فقال الشبه في الصفة اقوى من الشبه في الحكم. فهم علّوا العبد يشبه المملوکات فتجب فيه القيمة وذاك شبهه بالادم فاوجب فيه الديمة ما بلغت -

01:43:34

الشبه في الحكم اقوال انه يستلزم العلة فيقع الشبه في الصفة والحكم معا والشبه من وجهين اقوى. ولذلك قال المصنف فيه خلاف فمنهم من قال الشبه في الحكم اقوى. لأن الشبه في الحكم يستلزم الصفة. وليس العكس. ومن قال الشبه في الصفة اقوى قال لانها اصل -

01:43:54

العلل والحكم اذا فرع عن الوصف فلذلك وقع الخلاف الذي اشار اليه المصنف والله اعلم. تم لنا هذا الباب الثامن عشر بفضل لله تعالى في التعارض والترجيح ويكون مطلع درسنا الاسبوع القادم ان شاء الله في الباب التاسع عشر قبل الاخير وهو باب الاجتهد -

01:44:14

نسأل الله العلم النافع والعمل الصالح والتوفيق والهداية والسداد والرشاد والله اعلم. وصلى الله وسلم وبارك على عبده رسوله نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين دروس الحرم العلمية وكراسى العلماء. فماذا لو قرينا لك هذه المجالس لتعيش في رحابها وانت في بيتك -

01:44:34

على قناة التوجيه والارشاد الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي. تستطيع ان تكون احد حضور مجالس العلم في المسجد الحرام عشرة ولحظة بلحظة حيث يمكنك حضور المجلس ومتابعة الدرس واخذ العلم عن اهله. وكذلك هناك -

01:45:03

للمتابعة اشتراك -

01:45:23